



COMCEC

تقرير
الاجتماع الرابع والثلاثين
للجنة المتابعة المنبثقة عن
اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
لمنظمة التعاون الإسلامي



أنقرة، 9 - 10 مايو/أيار 2018

مكتب تنسيق الكومسيك

COMCEC

اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
لمنظمة التعاون الإسلامي
(كومسيك)

تقرير

الاجتماع الرابع والثلاثين
للجنة المتابعة المنبثقة عن
اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
لمنظمة التعاون الإسلامي
(أنقرة، 9-10 مايو/أيار 2018)

مكتب تنسيق الكومسيك
أنقرة، مايو/أيار 2018

العنوان
مكتب تنسيق الكومسيك

Necatibey Cad. 110/A
Ankara-TURKEY

Phone : 90-312-294 57 10 – 294 57 30
90-312-294 57 16

Fax : 90-312-294 57 77 – 294 57 79

Website : www.comcec.org

e-mail : comcec@comcec.org

قائمة المحتويات

الصفحة		
5	تقرير الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي	-
	المرفقات	
31	قائمة المشاركين في الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك	1-
37	رسالة فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك ..	2-
40	الكلمة الافتتاحية لسعادة يوسف جوشكون، نائب وزير التنمية بالجمهورية التركية	3-
45	رسالة معالي الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين ، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي	4-
48	تقرير الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة الدورة	5-
53	جدول أعمال الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك	6-
55	التوصيات بالسياسات الصادرة عن الاجتماع الحادي عشر لفريق عمل الكومسيك المعني بالتجارة	7-
60	التوصيات بالسياسات الصادرة عن الاجتماع الحادي عشر لفريق عمل الكومسيك المعني بالنقل والاتصالات	8-
63	التوصيات بالسياسات الصادرة عن الاجتماع الحادي عشر لفريق عمل الكومسيك المعني بالسياحة	9-
67	التوصيات بالسياسات الصادرة عن الاجتماع الحادي عشر لفريق عمل الكومسيك المعني بالزراعة	10-
70	التوصيات بالسياسات الصادرة عن الاجتماع الحادي عشر لفريق عمل الكومسيك المعني بالتخفيف من حدة الفقر	11-
75	التوصيات بالسياسات الصادرة عن الاجتماع العاشر لفريق عمل الكومسيك المعني بالتعاون المالي	12-
78	مشروع جدول أعمال الدورة الرابعة والثلاثين للكومسيك	13-
80	الكلمة الختامية لسعادة السفير صالح موتلو شن، الممثل الدائم للجمهورية التركية لدى منظمة التعاون الإسلامي	14-
83	قائمة بالوثائق الأساسية التي تم النظر فيها و/أو عرضها على الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك	15-

تقرير

**الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة المتابعة المنبثقة
عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
لمنظمة التعاون الإسلامي
(أنقرة، 9-10 مايو/أيار 2018)**

تقرير
الاجتماع الرابع والثلاثين
للجنة المتابعة التابعة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
التابعة لمنظمه التعاون الإسلامي
(أنقرة، 9-10 مايو 2018)

1. انعقد الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة المتابعة التابعة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك) في 9-10 مايو 2018 في أنقرة، الجمهورية التركية.
2. حضر الاجتماع ممثلو الدول الأعضاء التالية في اللجنة:
 1. جمهورية تركيا: (رئيس، دائم)،
 2. المملكة العربية السعودية: (نائب رئيس مجلس الإدارة، عضو دائم)،
 3. دولة فلسطين: (نائب الرئيس، عضو دائم)،
 4. دولة قطر: (نائب الرئيس، ممثل المنطقة العربية)،
 5. ماليزيا: (نائب الرئيس، ممثل المنطقة الآسيوية)،
 6. جمهورية باكستان الإسلامية: (المقرر)،
 7. دولة الكويت: (عضو المكتب السابق)،
 8. جمهورية إندونيسيا: (عضو المكتب السابق)،
3. بالإضافة إلى ذلك حضر الاجتماع ممثلو كل من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومكتب تنسيق الكومسيك، ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والبنك الإسلامي للتنمية، المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة ومعهد المواصفات والمقاييس في الدول الإسلامية والاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر .
(ترد قائمة المشاركين في المرفق 1)

البند 1 من جدول الأعمال: الجلسة الافتتاحية

4. بعد تلاوة آيات من القرآن الكريم، افتتح الاجتماع سعادة السيد / يوسف جوشكون، نائب وزير التنمية بالجمهورية التركية.
- وقد وجه فخامة رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا ورئيس الكومسيك، رسالة إلى الاجتماع تلاها سعادة السفير صادق ارسلان، كبير مستشاري الرئيس للسياسة الخارجية. أكد فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان في رسالته أن العالم الإسلامي يمر بفترة صعبة ويشهد عددا من التطورات التي ستشكل مستقبل الدول الأعضاء. كما قال فخامة رئيس الجمهورية، "إننا كمسلمين نحتاج إلى نتكاتف وندعم إخواننا وأخواتنا الذين يواجهون صراعات مدمرة مأساوية وحتى إبادة جماعية".
5. تطرق فخامة الرئيس أردوغان إلى التطورات الكبيرة التي حدثت خلال فترة رئاسة تركيا لمنظمة التعاون الإسلامي. وقال فخامته "إنه من خلال تحفيز إمكانيات منظمة المؤتمر الإسلامي بوضع مجموعة من التدابير في إطار الجهود الرامية إلى الدعم المستحق لقضايا إخواننا وأخواتنا المسلمين على الساحة الدولية، مؤكدا أننا لم نلتزم الصمت إزاء الإبادة الجماعية والتعذيب الذي تعرض له مسلمو الروهينغا، وقد بذلنا جهدا كبيرا لإنهاء هذا الاضطهاد من خلال اتخاذ مبادرات في بلدان أخرى ومنظمات دولية. إضافة إلى ذلك، وبدعم من بلدان أخرى، جعلنا العالم كله يتخذ الموقف الصحيح إزاء قضايا القدس ويمتنع عن تزييف التاريخ.

6. كما لفت فخامة الرئيس أردوغان انتباه اللجنة إلى الحاجة إلى اتخاذ خطوات هيكلية وأساسية يمكن أن تساعد على إبراز الإمكانيات التجارية للبلدان الإسلامية. ذكر فخامة الرئيس أردوغان أن نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يتمتع بأهمية خاصة. وفي هذا الصدد، دعا فخامة الرئيس أردوغان الدول الأعضاء التي لم تستكمل بعد إجراءات التوقيع والمصادقة على اتفاقيات نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى اتفاقيات أن تفعل ذلك، كما دعا تلك الدول التي صادقت على الاتفاقيات أن تقوم بتحديث قوائم الامتيازات.
7. كما شدد فخامة رجب طيب أردوغان على ضرورة اتخاذ خطوات طويلة الأجل لتعزيز بنيتنا الاقتصادية من خلال إيلاء المزيد من الاهتمام للتكنولوجيا وخاصة الإنتاج ذي القيمة المضافة.
8. وفي هذا الصدد، تطرق فخامة الرئيس أردوغان إلى الحاجة إلى تحويل صناعات الدول الأعضاء واقتصاداتها إلى إنتاج منتجات صناعية ذات قيمة مضافة عالية وتعزيزها ببرامج جديدة في مجالات التكنولوجيا المتقدمة مثل الطاقة والطاقة المتجددة والحاسوب والبرمجيات والاتصالات والأجهزة الطبية.
9. وفي رسالته، أكد فخامة رجب طيب أردوغان على أهمية تسهيل التجارة والحد من الإجراءات الجمركية وكذلك تنسيق عمليات التنفيذ المختلفة. وفي هذا الصدد، أعرب فخامة الرئيس أردوغان عن تقديره لاختيار موضوع جلسة تبادل وجهات النظر في الدورة القادمة للكونسبيك "كتيسير التجارة: تحسين أنظمة إدارة المخاطر الجمركية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي".
10. وأخيراً، تطرق الرئيس أردوغان إلى أهمية آليات استراتيجية الكومسيك، أي اجتماعات مجموعات العمل وآلية تمويل المشاريع، وهي أدوات مفيدة في مواءمة السياسات وتعزيز رأس المال البشري والقدرة المؤسسية بين البلدان الأعضاء.
11. اختتم الرئيس أردوغان رسالته متمنياً النجاح للمشاركين في الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك.
(ترد نسخة من نص رسالة فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان في المرفق 2).
12. في أعقاب رسالة فخامة رجب طيب أردوغان، ألقى سعادة السيد يوسف جوشكون، نائب وزير التنمية بالجمهورية التركية، كلمة أمام الاجتماع.
13. ذكر سعادة السيد جوشكون أن الحاجة إلى تنسيق العمل الاقتصادي والتجاري والمسؤولية المشتركة باتت أكبر من أي وقت مضى، حيث تؤثر التطورات السياسية في المنطقة الجغرافية في منظمة التعاون الإسلامي تأثيراً كبيراً على استدامة الاقتصادات ومساعي التنمية في جميع دول المنظمة. وفي هذا الإطار، أكد سعادة السيد جوشكون على أنه من الضروري تحقيق الأهداف البيئية الجديدة لمنظمة التعاون الإسلامي وقرارات الكومسيك بما في ذلك الوصول إلى 25 في المائة من التجارة البيئية في منظمة التعاون الإسلامي بحلول عام 2025 وتحقيق تنسيق السياسات ومواءمتها في مساعي التنمية.
14. من ناحية أخرى، ذكر سعادة السيد جوشكون أن أداء الاستيراد والتصدير لمنظمة التعاون الإسلامي بعيداً عن المستويات المنشودة. وانخفض إجمالي تجارة منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 25 في المائة من 4.0 تريليون دولار أمريكي في عام 2012 إلى 3.0 تريليون دولار أمريكي في عام 2016. وسجلت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عجزاً تجارياً في عام 2015 لأول مرة بعد سنوات من الفائض التجارية المتتالية. وشدد سعادة السيد / جوشكون على أن هذا الانخفاض يجب اعتباره مؤشر خطير لحالات مثيرة لقلق الدول الأعضاء.
15. وقد أشار سعادة السيد جوشكون أنه وفقاً لتوقعات منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي، فإن النمو الاقتصادي العالمي سوف يرتفع قليلاً إلى 3.1 في المائة في 2018 و 3.9 في المائة لعام 2019. وبالنظر

إلى النمو السليبي في السنوات السابقة، لا سيما في بداية عام 2010، فإن هذا الانتعاش الطفيف واعد. وفي هذا الصدد، يجب على الدول الأعضاء أن يكون لها وجود أكبر في الأسواق العالمية بمنتجات ذات سمعة دولية أكثر من المواد الخام. وشدد سعادة السيد جوشكون على الأهمية الحاسمة لاقتصاد المعرفة / المعلومات من حيث تغيير أنماط الإنتاج في العالم.

16. وشدد سعادة السيد جوشكون على أن تيسير التجارة له تأثير كبير على أحجام التجارة من خلال تقليل عبء الإجراءات غير الفعالة وزيادة الشفافية وتحسين مناخ الاستثمار والبحث عن طرق لتنفيذ الحلول التكنولوجية. وفي هذا الصدد، يجب على الدول الأعضاء تحسين بنيتها التحتية الناعمة، بما في ذلك كفاءة الحدود والجمارك وسهولة الحركة في الممرات العابرة للحدود. وأعرب عن الأهمية الكبيرة لاختبار "تيسير التجارة: إدارة المخاطر الجمركية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" كموضوع لجلسة تبادل وجهات النظر في الاجتماع الوزاري للدورة الرابعة والثلاثين للكمسيك.

17. وسلط سعادة السيد جوشكون الضوء على تنظيم اجتماعات مجموعة العمل وتنفيذ المشاريع في إطار استراتيجية الكمسيك. وشدد على أهمية هذه الاجتماعات لتزويد الدول الأعضاء بفرص جديدة للتعاون خاصة فيما يتعلق باستخلاص الدروس والاستفادة من تجارب الآخرين ومن الممارسات الجيدة. كما أعرب عن تقديره للتنفيذ الناجح للمشاريع الـ 46 من قبل البلدان الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي منذ عام 2013. وأضاف أنه يجري تنفيذ 9 مشاريع أخرى مع أكثر من 36 دولة مستفيدة في عام 2018.

18. واختتم سعادة السيد / جوشكون كلمته بالإعراب عن رغبته في أن تساهم المداولات التي جرت خلال الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكمسيك في تحقيق السلام والرخاء والرفاهية للأمم الإسلامية. (يرد نص بيان سعادة السيد / يوسف جوشكون في المرفق 3).

19. تمت قراءة رسالة معالي الدكتور يوسف العثيمين الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي من قبل السيد جاكونجير حسنوف من دائرة الشؤون الاقتصادية للأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي. وأعرب معالي الدكتور العثيمين عن تقديره لفخامة الرئيس رجب طيب أردوغان والجمهورية التركية على دعمهما المتواصل لمنظمة التعاون الإسلامي بوجه عام ولأنشطة الكمسيك بوجه خاص.

20. وسلط معالي العثيمين الضوء على القرارات الاقتصادية العديدة التي تم إقرارها في الدورة الخامسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية المنعقدة في دكا، بجمهورية بنغلاديش الشعبية في 5 - 6 مايو/ أيار 2018 بما فيها نتائج المؤتمرين الوزاريين القطاعيين وهما المؤتمر الإسلامي العاشر لوزراء السياحة والمؤتمر الإسلامي الرابع لوزراء العمل. كما أكد على أهمية الاجتماعات الوزارية القطاعية الأخرى في مجالات النقل، الزراعة، والتنمية الريفية والأمن الغذائي لتحقيق أهداف منظمة التعاون الإسلامي المتفق عليها في هذه القطاعات للعقد المقبل. وعلاوة على ذلك، أشاد معاليه بالكمسيك على جهودها الدؤوبة لتنفيذ مختلف المشروعات في إطار إدارة دورة مشروعاتها وآليات فرق العمل. (ترد نسخة من نص رسالة سعادة الدكتور يوسف العثيمين في المرفق 4).

21. وتحديث إلى الاجتماع رئيس وفد دولة الكويت السيد نبيل عبد الجليل، مساعد وكيل وزارة المالية للشؤون الاقتصادية، حيث أعرب عن شكره وتقديره لرئيس الجمهورية التركية على رسالته الضافية إلى الاجتماع. كما وجه الشكر إلى حكومة الجمهورية التركية على كرم الضيافة والترتيبات الممتازة لعقد الاجتماع. وأثنى على مكتب تنسيق الكمسيك على مساعيها الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري وبخاصة من خلال آليتي فرق عمل الكمسيك وتمويل المشروعات.

فعالية على هامش الاجتماع

22. عُقد الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة الدورة في 8 مايو 2018
(يرد تقرير الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة الدورة في المرفق 5).

جلسات العمل

23. ترأس جلسات العمل للاجتماع سعادة السفير صالح موتلو شان، الممثل الدائم لجمهورية تركيا لدى منظمة التعاون الإسلامي.

24. اعتمدت اللجنة جدول أعمال الاجتماع.
(ترد نسخة من جدول الأعمال في المرفق 6).

البند 2 من جدول الأعمال: استراتيجية الكومسيك وتنفيذها

25. رحبت اللجنة بالتقرير الخاص بتنفيذ استراتيجية الكومسيك المقدم من مكتب تنسيق الكومسيك والذي يسلط الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية، وأثنى على الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي لمساهماتها القيمة في تنفيذ استراتيجية الكومسيك. كما طلبت اللجنة من الدول الأعضاء والمؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي مواصلة تقديم دعمها الكامل لتنفيذ الاستراتيجية.

26. رحبت اللجنة بالنجاح في عقد اجتماعات مجموعات العمل التابعة للكومسيك في مجالات التعاون وفقا للقرارات ذات الصلة للدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك، كما رحبت بالدراسات البحثية التي أجراها مكتب تنسيق الكومسيك على وجه التحديد لإثراء المناقشات في كل عمل من أعمال الكومسيك اجتماع فريق.

27. أثنت اللجنة على الجهود التي بذلتها الأفرقة العاملة من أجل مواءمة السياسات فيما بين الدول الأعضاء في مجالات اختصاصها ورحبت بتوصيات السياسة التي قدمتها الأفرقة العاملة في اجتماعاتها التي عقدت في شباط / فبراير - نيسان أبريل 2018.

28. وإذ أثنت على جهود الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي من أجل تحقيق توصيات السياسة الوزارية للكومسيك، دعت اللجنة جميع الدول الأعضاء إلى بذل الجهود، قدر المستطاع، لتنفيذ توصيات السياسة وحثت مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة على دعم الدول الأعضاء. في هذا الصدد.

29. دعت اللجنة الدول الأعضاء إلى استخدام تمويل مشروع الكومسيك لتنفيذ توصيات السياسة التي تم تطويرها في مجموعات عمل الكومسيك واعتمدتها الدورات الوزارية للكومسيك.

30. أكدت اللجنة على أهمية تمويل مشروع الكومسيك لتعزيز التضامن والتعاون متعدد الأطراف بين الدول الأعضاء وكذلك زيادة القدرات المؤسسية والبشرية في هذه البلدان.

31. رحبت اللجنة بإنهاء المشروعات الثلاثة عشر الممولة في إطار تمويل مشروعات الكومسيك في عام 2017 ورحبت أيضا ببدء تسعة عشر مشروعا لتنفيذها خلال عام 2018.

32. ناشدت اللجنة مراكز الاتصال الوطنية ومراكز الاتصال التابعة للكومسيك للعمل بشكل وثيق مع مكتب تنسيق الكومسيك من أجل التنسيق الفعال والاتصال.

33. دعت اللجنة البلدان الأعضاء إلى ضمان مشاركة نقاط الاتصال الوطنية للكومسيك ونقاط اتصال مجموعة العمل التابعة للكومسيك في اجتماعات لجنة متابعة الكومسيك ودورات الكومسيك.

34. **شجعت** اللجنة الدول الأعضاء التي سجلت في الأفرقة العاملة للكموسيك على المشاركة بنشاط في الاجتماعات القادمة للأفرقة العاملة ذات الصلة والاستفادة من تمويل مشروعات الكموسيك لتحقيق مشاريعها التعاونية.

35. **لاحظت** اللجنة مع التقدير أن عدد الدول الأعضاء التي سجلت في مجموعة عمل واحدة على الأقل قد بلغ 50 دولة، وطلبت من الدول الأعضاء، التي لم تقم بذلك، التسجيل في فرق عمل الكموسيك والمشاركة بنشاط في الاجتماعات القادمة لمجموعات العمل.

36. **رحبت** اللجنة بأن ينظم مكتب تنسيق الكموسيك الاجتماع السنوي السادس لنقاط اتصال مجموعة العمل التابعة للكموسيك في 3-5 تموز / يوليو، 2018 في أنقرة، تركيا، ودعت رؤساء فرق العمل ونقاط الاتصال الوطنية إلى المشاركة بنشاط في الاجتماع.

37. **دعت** اللجنة الدول الأعضاء المعنية إلى الرد على “نماذج التقييم” التي يتم تعميمها كل عام من قبل مكتب تنسيق الكموسيك بهدف متابعة تنفيذ توصيات السياسة الخاصة بالأفرقة العاملة للكموسيك.

38. **كما دعت** اللجنة نقاط الاتصال الخاصة بفرق العمل للمشاركة بنشاط في جهود إنتاج المعرفة في الكموسيك من خلال، من بين أمور أخرى، المساعدة في جمع البيانات الخاصة بالبلد والتحقق منها وتوفير التغذية المرتدة للدراسات البحثية.

39. **أعربت** اللجنة عن تقديرها لمكتب تنسيق الكموسيك ومركز أنقرة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية (المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية لما بذلوه من جهود من أجل تنفيذ استراتيجية الكموسيك.

البند 3 من جدول الأعمال: تنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025

40. **أحاطت** اللجنة علماً بالتقرير الذي قدمته الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن تنفيذ المكون الاقتصادي والتجاري لبرنامج منظمة التعاون الإسلامي 2025: برنامج العمل.

41. **وإذ تُذكر** بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن دورتي الكموسيك الثانية والثلاثين والثالثة والثلاثين ، **أكدت** اللجنة على أهمية نشطة متابعة القسم الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي 2025: برنامج عمل لجنة الكموسيك، وطلبت من الأمانة العامة للمنظمة إلى بانتظام تقديم تقارير مرحلية شاملة عن تنفيذ البرنامج إلى جلسات الكموسيك وجلسات المتابعة.

42. **طلبت** اللجنة من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي توجيه الدعوة إلى مؤسسات وأجهزة منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، بما في ذلك مكتب تنسيق الكموسيك للمشاركة في اجتماعات التنسيق السنوية لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي لضمان التنسيق والتآزر الفعالين في الأنشطة الاقتصادية التي ستنم في إطار منظمة التعاون الإسلامي 2025 : برنامج العمل.

43. **وإذ تُذكر** بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن دورات الكموسيك، **طلبت** اللجنة من الدول الأعضاء التي لم تقم بعد بالتوقيع والتصديق على الاتفاقيات في المجال الاقتصادي لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

البند 4 من جدول الأعمال: توسيع التجارة البيئية

44. **وإذ تُحيط علماً مع التقدير** بعقد الاجتماع الحادي عشر لمجموعة عمل الكموسيك للتجارة في الفترة من 7-8 مارس عام 2018 في أنقرة تحت عنوان “تسهيل التجارة: تحسين نظم إدارة المخاطر الجمركية في الدول

الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، رحبت اللجنة توصيات سياستها التي ستقدم إلى الكومسيك في دورتها الرابعة والثلاثين، تحت العناوين الستة التالية:

- تبسيط إجراءات التجارة والوثائق ،
- الإطار القانوني والتنظيمي ،
- البنية التحتية المادية والتحديث ،
- توحيد ومواءمة المعايير والتوافق ،
- اعتماد تدابير لتسهيل التجارة العابرة ،
- التعاون الإقليمي / الدولي .

(تم دمج التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة من الاجتماع في وثيقة توصيات السياسة العامة التي أعدت خصيصاً لجلسة تبادل وجهات النظر في الاجتماع الوزاري بدورة الكومسيك الرابعة والثلاثين. ترد التوصيات في المرفق رقم 7).

45. **وناشدت** اللجنة الدول الأعضاء، التي سجلت في مجموعة العمل التجارية التابعة للكومسيك، المشاركة بنشاط في جلستها الثانية عشرة التي سيتم تنظيمها في 1 نوفمبر 2018 وتحمل عنوان: "تحسين برامج التشغيل الاقتصاديين المعتمدين في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". كما دعت اللجنة الدول الأعضاء، التي لم تفعل ذلك بعد، إلى التسجيل في مجموعة العمل التجارية التابعة للكومسيك.

46. **كما رحبت** اللجنة بالأنشطة التي نظمها مكتب تنسيق الكومسيك ومركز أنقرة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية (المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية في مجال التجارة المتوافقة مع استراتيجية الكومسيك منذ الدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك.

47. **أشادت** اللجنة بالجهود التي تبذلها سورينام والمركز الإسلامي لتنمية التجارة من أجل التنفيذ الناجح للمشاريع التالية في عام 2017 في إطار الدعوة الرابعة للمشروع في إطار تمويل مشروعات الكومسيك:

- المشروع المعنون "تعزيز خدمات دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورينام وغيانا من أجل تعزيز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية" الذي نفذته سورينام بالاشتراك مع غيانا وتركيا،
- المشروع الذي يحمل عنوان "تيسير التجارة: تحديد الحواجز غير التعريفية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" الذي ينفذه المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالشراكة مع المملكة المغربية والسنغال وجمهورية مصر العربية.

48. **كما أشادت** اللجنة بجهود المغرب ونيجيريا والسودان ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية للمشاريع التالية التي سيتم تنفيذها خلال عام 2018 في إطار الدعوة الخامسة للمشروعات ضمن إطار تمويل مشروعات الكومسيك:

- المشروع الذي يحمل عنوان "دراسة الجدوى حول قابلية التشغيل البيئي لأنظمة النوافذ الواحدة المختارة في منطقة منظمة التعاون الإسلامي" الذي سينفذه المغرب بالشراكة مع الكاميرون وتونس،
- المشروع الذي يحمل عنوان "تعزيز التجارة البينية من خلال تحسين تدابير تيسير التجارة في منطقة منظمة التعاون الإسلامي" الذي ستنفذه نيجيريا بالاشتراك مع المغرب وإندونيسيا،
- المشروع الذي يحمل عنوان "تعزيز القدرات المؤسسية لأنظمة النافذة الواحدة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" الذي سينفذ من قبل السودان بالشراكة مع أربع دول أعضاء أخرى،
- المشروع الذي يحمل عنوان "توحيد معايير الحلال الوطنية مع معايير الحلال لمنظمة التعاون الإسلامي / معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية الذي سينفذه المعهد بالشراكة مع 20 دولة من الدول الأعضاء.

49. **طلبت** اللجنة من الدول الأعضاء المعنية أن تشارك بنشاط في الأنشطة التي سيتم تنظيمها من قبل مكتب تنسيق الكومسيك، ومركز أنقرة، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية (المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة) والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية في مجال التجارة، ودعت هذه المؤسسات لإرسال دعوات إلى الدول الأعضاء قبل الاجتماعات بوقت كاف لضمان مشاركتها.

50. **وإذ تُذكر** بأن موضوع جلسة تبادل وجهات النظر في الاجتماع الوزاري الرابع والثلاثين للكومسيك والذي يحمل عنوان "تسهيل التجارة: تحسين أنظمة إدارة المخاطر الجمركية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" قد تم اختياره في دورة الكومسيك الثالثة والثلاثين، فقد دعت اللجنة وزراء الدول الأعضاء في الكومسيك المسؤولين عن تسهيل التجارة / الشؤون الجمركية المشاركة في الاجتماع الوزاري الرابع والثلاثين للكومسيك جنباً إلى جنب مع الوزراء المسؤولين عن شؤون التجارة والجمارك.

(i) نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي TPS-OIC

51. **دعت** اللجنة الدول الأعضاء التي لم توقع أو تصدق بعد على اتفاقيتي نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وهما الاتفاقية الإطارية وبروتوكول خطة التعرفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية وقواعد المنشأ، على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن.

52. **أشادت** اللجنة بالاهتمام المتنامي الذي أبدته جمهورية إندونيسيا بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي باعتبارها واحدة من أكبر الاقتصادات في منطقة منظمة التعاون الإسلامي.

53. **رحبت** اللجنة بتقديم قوائم الامتيازات المحدثة إلى أمانة اللجنة عبر الوطنية من قبل تركيا وماليزيا وبنغلاديش وباكستان والأردن وجمهورية إيران الإسلامية والمغرب **ودعت** الدول الأعضاء المشاركة الأخرى إلى نقل قوائم الامتيازات المحدثة في أقرب وقت ممكن إلى الشركات عبر الوطنية. الأمانة بهدف تفعيل نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

54. **طلبت** اللجنة من الدول الأعضاء المشاركة، التي لم تفعل ذلك بعد، إخطار أمانة الشركة عبر الوطنية بتدابيرها الداخلية ذات الصلة التي سيتم الاضطلاع بها لتنفيذ قواعد المنشأ لنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في أقرب وقت ممكن.

55. **كما طلبت** اللجنة من المركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومكتب تنسيق الكومسيك، وغيرها من مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة مواصلة تنظيم أنشطة التوعية وبناء القدرات فيما يتعلق بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

(ii) المعارض التجارية الإسلامية

56. **أعربت** اللجنة عن شكرها وتقديرها للدول الأعضاء التالية لاستضافتها المعارض والمعارض التجارية الإسلامية بالتعاون مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة:

- جمهورية تركيا للاستضافة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية لتنظيم "معرض OIC الحلال الخامس" في اسطنبول يومي 23 و 25 نوفمبر 2017 ؛
- دولة الكويت للاستضافة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة لتنظيم "النسخة الاستثنائية من المعرض التجاري للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" في مدينة الكويت في 6 - 10 فبراير 2018 ؛

- المملكة العربية السعودية للاستضافة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة لتنظيم "الطبعة الثانية من معرض الأثاث والتصميم الداخلي للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي" في 13-16 مارس 2018 و "المعرض الحادي عشر للصناعات الزراعية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" على من 20 إلى 23 مارس 2018 في جدة؛
- المملكة المغربية للاستضافة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة لتنظيم "خدمات التعليم العالي الرابعة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" في الدار البيضاء في 26-29 أبريل 2018.

57. رحبت اللجنة بعرض الدول الأعضاء التالية استضافة المعارض والمعارض التجارية الإسلامية بالتعاون مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة في عامي 2018 و 2019، وطلبت من الدول الأعضاء تشجيع قطاعاتها الخاصة والمؤسسات ذات الصلة على المشاركة النشطة في هذه الفعاليات:

- تستضيف جمهورية كوت ديفوار "المعرض الصحي الرابع لمنظمة التعاون الإسلامي" في أبيدجان في عام 2018 و "المنتدى والمعرض المعني بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني" بالتعاون مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في أبيدجان من 28 سبتمبر إلى 7 أكتوبر 2018 ،
- تستضيف جمهورية تركيا "معرض الحلال السادس لمنظمة التعاون الإسلامي" في اسطنبول في 29 نوفمبر إلى 2 ديسمبر 2018 بالتنسيق مع معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية ،
- تستضيف جمهورية العراق "المعرض التجاري السادس عشر لمنظمة التعاون الإسلامي" في بغداد في الفترة من 7 إلى 13 أبريل 2019 ،
- تستضيف جمهورية إيران الإسلامية "معرض السياحة الثالث للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" في طهران في عام 2019 ،
- تستضيف دولة الكويت "معرض البناء والديكور للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" و "الإصدار الاستثنائي لمعرض السياحة والحرف اليدوية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي".

58. كررت اللجنة طلبها إلى الدول الأعضاء لتشجيع القطاع الخاص على المشاركة بنشاط في المعارض التجارية الإسلامية.

59. كما كررت اللجنة مطالبتها للمركز الإسلامي لتنمية التجارة بمواصلة إقامة المعارض الخاصة بالقطاع بالتعاون مع الدول الأعضاء وتقديم تقارير مرحلية منتظمة عن المعارض الخاصة بدورات الكومسيك.

iii) المساعدة الفنية ذات الصلة بمنظمة التجارة العالمية

60. دعت اللجنة البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة لمواصلة تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء بشأن القضايا ذات الصلة بمنظمة التجارة العالمية وتعزيز جهودهما في توعية الدول الأعضاء بأثر المفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية على اقتصاداتها، وطلبت من البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة مواصلة تضافر الجهود وتنسيقها لتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك لتسهيل اندماجهم الكامل في النظام التجاري متعدد الأطراف على أساس عادل ومنصف.

61. دعت اللجنة أعضاء منظمة التجارة العالمية في منظمة التعاون الإسلامي إلى مساعدة الدول غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في عملية انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية.

62. وإذ تُذكر بالقرار ذي الصلة الصادر عن الدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك، أشارت اللجنة إلى الجهود التي بذلها المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية في إعداد ورقة العمل حول الخيارات العملية لتعزيز التنسيق بين وزراء التجارة في منظمة التعاون الإسلامي إزاء التطورات الأخيرة في المفاوضات في منظمة التجارة العالمية وصياغة المواقف بشأن القضايا ذات الأولوية لبلدان منظمة التعاون

الإسلامي في جولة الدوحة الحالية للتنمية، فضلاً عن القضايا الجديدة المقترحة حالياً في منظمة التجارة العالمية، وطلبت منهم استكمال دراستهم وتقديم الورقة المذكورة أمام الكومسيك في دورتها الرابعة والثلاثين.

63. رحبت اللجنة بالعرض المقدم من المملكة المغربية لاستضافة ورشة العمل حول مرحلة ما بعد المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية والعرض المقدم من المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية لتنظيم هذه الورشة للدول الأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في الدار البيضاء في يوليو/تموز 2018، كما رحبت بالعرض المقدم من دولة الإمارات العربية المتحدة لاستضافة نفس الورشة والعرض المقدم من المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية لتنظيمها للدول العربية في دبي في سبتمبر/ أيلول 2018، ودعت كافة الدول الأعضاء المهمة للمشاركة الفاعلة في هذه الورشة.

64. رحبت اللجنة بالعرض المقدم من جمهورية باكستان الإسلامية لتبادل خبرتها المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية مع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية من خلال برامج تدريب بالتعاون مع المؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي لتسهيل عملية انضمامها.

(iv) أنشطة تمويل التجارة

65. وإذ تحيط علماً مع التقدير بالذكرى العاشرة لإنشاء المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، أعربت اللجنة عن تقديرها لجهود مجموعة البنك الإسلامي للتنمية "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات" في تنفيذ أنشطة التمويل التجاري وترويج التجارة والتنمية وكذلك أنشطة حشد الأموال من السوق الدولي وشركاء التنمية لتمويل عمليات التجارة والتأمين في الدول الأعضاء، بما يساهم في تحقيق هدف زيادة التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 25 في المائة.

66. وقد أحاطت اللجنة علماً مع التقدير بأن الاعتمادات التراكمية للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ومدفوعات تمويل التجارة بلغت 40.2 مليار دولار أمريكي و 31 مليار دولار أمريكي على التوالي، وأن إجمالي الاعتمادات والمدفوعات في عام 2017 بلغ 4.9 مليار دولار أمريكي و 3.4 مليار دولار أمريكي على التوالي.

67. أشادت اللجنة بالجهود التي تبذلها المؤسسة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والدول الأقل نمواً وأحاطت علماً بجهودها لتتويع محفظتها وتمويل المزيد من التمويل للقطاع الزراعي الذي له تأثير مباشر وبارز على تحسين الإنتاجية وخلق فرص العمل وزيادة عائدات التصدير والتخفيف من الفقر.

68. دعت اللجنة الدول الأعضاء إلى استكمال متطلبات عضويتها لمؤسسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات) بحيث تقوم مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بتنفيذ ولايتها بنجاح.

69. أحاطت اللجنة علماً بمبادرات تعزيز التجارة وتنمية القدرات التي تنفذها المؤسسة في إطار برامجها الرئيسية المتنوعة بما في ذلك مبادرة المعونة من أجل التجارة للدول العربية، والبرنامج الخاص لآسيا الوسطى، وبرنامج جسر التجارة العربي الأفريقي وصندوق تنمية التجارة وبرنامج المعرفة التجارية وبرنامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لغرب أفريقيا ومنندى تنمية التجارة لرفع مستوى الوعي للقطاع الخاص حول أنشطة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

70. أحاطت اللجنة علماً بالجهود التي تبذلها المؤسسة في تنفيذ البرامج التجارية المتكاملة لتطوير السلع من خلال مزج مرافق تمويل التجارة لديها مع تدخلاتها في مجال المساعدة الفنية المتصلة بالتجارة، وطلبت من المؤسسة الدولية لتطوير التجارة وضع برامج مماثلة للسلع الاستراتيجية الأخرى.

71. **أحاطت اللجنة علماً** بجهود المؤسسة في تنويع الأدوات المالية الإسلامية، ودعم برامج التدريب على التمويل الإسلامي وتعزيز الحلول المالية الإسلامية في المحافل الدولية.

72. **أحاطت اللجنة علماً** بالبرنامج رفيع المستوى لبناء القدرات التابع للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة المقدم لدول كومنويلث الدول المستقلة وأفغانستان بشأن معلومات السوق وذلك في إطار برامج المساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة المقدمة للدول الأعضاء، وناشدت مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي الانضمام إلى هذه الجهود ودعمها.

73. **أحاطت اللجنة علماً** بجهود المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بصفتها المؤسسة الوحيدة في العالم المتعددة الأطراف في مجال ائتمان الصادرات وتأمين الاستثمار التي تقدم حلول التأمين وإعادة التأمين المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

74. **أحاطت اللجنة علماً مع التقدير** بأن إجمالي التأمين التجاري الذي قدمته المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بلغ 29 بليون دولار أمريكي على مدى السنوات الخمس الماضية وأن المؤسسة سهلت ما قيمته 11.27 بليون دولار في صورة معاملات تجارية واستثمارات اجنبية مباشرة خلال عام 2017.

75. **أحاطت اللجنة علماً** بالتقرير المؤقت الذي أعدته المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بشأن "مركزو ذكاء الأعمال"، وطلبت من الدول الأعضاء تقديم ملاحظاتها على الوثيقة بحلول الثلاثين من يوليو 2018، كما طلبت من المؤسسة تحسين الوثيقة بوضع الملاحظات المذكورة في الاعتبار وتقديمها إلى الكومسيك في دوريتها الرابعة والثلاثين.

76. **وإذ تحيط علماً** بطلبات البلدان الأعضاء بشأن تطوير قدرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة فيها، أشارت اللجنة إلى أنه يمكن الاستفادة من مرافق المؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي بما في ذلك تمويل مشروعات الكومسيك، وبرنامج الربط العكسي للبنك الإسلامي للتنمية، وبرنامج بناء القدرات التابعة لمركز أنقرة وذلك لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان الأعضاء.

(v) **الأنشطة ذات الصلة بالتجارة من معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية**

77. **رحبت اللجنة** بأنشطة معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية في مجال توحيد المواصفات والمقاييس والاعتماد وتأثيرها على تيسير التجارة وبناء القدرات.

78. **دعت اللجنة** الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية والمشاركة بنشاط في لجانها الفنية ومجالس المقاييس والاعتماد.

79. **رحبت اللجنة** بجمهورية كوت ديفوار ودولة قطر كأعضاء جدد في معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية، مما زاد عدد الدول الأعضاء في المعهد إلى 35 دولة بالإضافة إلى 3 مراقبين ودعت الدول الأعضاء المهتمين ليكونوا أعضاء في المعهد وليشاركوا بشكل فعال في اللجان الفنية، ومجالس المقاييس والاعتماد.

80. **رحبت اللجنة** بزيادة المعرفة بمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية وأعربت عن تقديرها للمعهد لتنظيم أنشطة بناء القدرات في مجال اختصاصه.

81. **دعت اللجنة** البلدان الأعضاء إلى اعتماد واستخدام مواصفات منظمة التعاون الإسلامي / معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية كمواصفاتها الوطنية من أجل المساعدة في مواءمة المواصفات وإزالة الحواجز التقنية أمام التجارة بين البلدان الأعضاء، ودعت الدول الأعضاء ذات الصلة، التي تستخدم مواصفات معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية / منظمة التعاون الإسلامي إلى اعتماد المواصفات وفقاً للخطوط التوجيهية لمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية.

82. أعربت اللجنة عن تقديرها لجمهورية تركيا لاستضافة القمة العالمية للحلال ولمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة لدعمهما تنظيم القمة التي عقدت في اسطنبول خلال الفترة 23-25 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017. ودعت الدول الأعضاء للمشاركة في "القمة العالمية للحلال" اسطنبول 2018 التي ستعقد في 29 نوفمبر - 2 ديسمبر 2018 تحت رعاية رئاسة الجمهورية التركية.

83. لاحظت اللجنة مع الارتياح تنظيم الاجتماع الأول لإدارة مجلس الاعتماد التابع لمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية الذي عقد في 26-27 فبراير 2018 والاجتماع الخامس لمجلس المقاييس التابع للمعهد الذي عقد في الفترة 19-20 أبريل 2018 في اسطنبول، تركيا.

البند 5 من جدول الأعمال: تعزيز دور القطاع الخاص في التعاون الاقتصادي

84. أحاطت اللجنة علما بالجهود التي تبذلها الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة في تنظيم المنتديات، وبرنامج التدريب، والاجتماعات مؤسسات الأعمال (B2B)، والندوات وورش العمل من أجل تحفيز دور القطاع الخاص في توسيع شبكته وزيادة فرصه التجارية والاستثمارية.

85. أحاطت اللجنة علما بالأنشطة التالية التي ستنظمها الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، ودعت القطاع الخاص في الدول الأعضاء إلى المشاركة بنشاط في الأنشطة التالية:

- الاجتماع السابع عشر للقطاع الخاص للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي/ منتدى التبادل التجاري سيعقد عام 2018،
- منتدى سيدات الأعمال العاشر في الدول الإسلامية يعقد في السودان / مصر عام 2018،
- ورشة عمل / برنامج تدريبي متخصص سيعقد في 2018.
 - الترويج للصناعات المنزلية من خلال الشركات الصغيرة والمتوسطة،
 - توسيع نطاق المشاريع القائمة من خلال تطوير المهارات ،
 - استكشاف الوجهات للسياحة الصحية .
- ورشة عمل حول تعزيز النمو الأخضر والتكنولوجيا في مجال الربط بين المياه والغذاء والطاقة لدول منظمة التعاون الإسلامي - التحديات والفرص، ستعقد في النصف الأول من عام 2019 ،
- منتدى غرف التجارة في عام 2018 .

86. أحاطت اللجنة علما بتنظيم برنامج التدريب حول "دعم تكنولوجيا ريادة الأعمال وإدارة حاضنات الاعمال وواحات التكنولوجيا" في إسطنبول، بالجمهورية التركية خلال الفترة 23-25 أبريل 2018.

87. أحاطت اللجنة علما بالتقدم الذي أحرزته الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة واتحاد الغرف والتبادل السلعي في تركيا وغرفة تجارة قونيا وسوق كونيا لتبادل أفضل الممارسات التي تبنتها قونية لتبادل السلع في السودان. إلى الدول الأعضاء الأخرى المهتمة.

88. وإذ تُذكر بالقرار ذي الصلة الذي اتخذته الدورة الثالثة والثلاثين للكونسبيك والاجتماع الخامس والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، رحبت اللجنة بتنظيم الاجتماع الأول لمجموعة العمل المعنية بإنشاء مركز تحكيم منظمة التعاون الإسلامي في اسطنبول التابع للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة الذي نظمه اتحاد الغرف والتبادل السلعي في تركيا والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة في 13 أبريل 2018، وطلبت من الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة واتحاد الغرف والتبادل السلعي في تركيا توجيه دعوة مشتركة إلى غرف التجارة لدى الدول الأعضاء للمشاركة في الاجتماع الثاني لمجموعة العمل المقرر عقده في الأسبوع الأول من يوليو 2018 لمناقشة وثائق إنشاء مركز التحكيم المذكور ووضع اللمسات النهائية عليها وتقديم تقرير حول هذه القضية إلى دورة الكونسبيك الرابعة والثلاثين.

البند 6 من جدول الأعمال: تحسين النقل والاتصالات

89. وإذ تحيط علماً مع التقدير عقد الاجتماع الحادي عشر لفريق العمل المعني بالنقل والاتصالات الذي عقد في 15 مارس الجاري، عام 2018 في أنقرة، تركيا وموضوعه “إدارة ممرات النقل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: التحديات والقضايا ودروس السياسات” رحبت اللجنة بالتوصيات التالية للسياسة العامة:

- إنشاء/ تحسين إطار قانوني ومؤسسي وتنظيمي تمكيني لضمان التنسيق والتعاون الفعالين بين الدول المعنية وتحقيق الأهداف التي تتطلب الإصلاح ،
 - إنشاء وحدة تنسيق / أمانة ممر مخصص لتيسير إدارة الممرات من خلال ضمان التواصل والتنسيق الدائم بين البلدان المعنية ،
 - تطوير إدارة ممر النقل بطريقة شاملة، والجمع بين التدابير الصلبة مثل البنية التحتية والتدابير الناعمة مثل الدعم السياسي، والتشاور مع أصحاب المصلحة وبناء القدرات ،
 - السعي للحصول على دعم من المنظمات الدولية ذات الصلة في المضي قدماً في إدارة الممر، وخاصة في المرحلة الأولى من تطوير الممر .
- (ترد وثيقة توصيات السياسات، بما في ذلك مسوغاتها، في المرفق 8)

90. دعت اللجنة الدول الأعضاء التي سجلت في فريق عمل الكومسيك المعني بالنقل والاتصالات أن تشارك بنشاط في الاجتماع الثاني عشر لفريق عمل الكومسيك المعني بالنقل والاتصالات المقرر عقده في أنقرة في 11 أكتوبر 2018 والذي يحمل عنوان “تخطيط البنية التحتية للنقل الوطني في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي”. كما دعت اللجنة الدول الأعضاء، التي لم تقم تسجل بعد في فريق عمل الكومسيك المعني بالنقل والاتصالات أن نفعل ذلك.

91. أثنت اللجنة على جهود كوت ديفوار بالشراكة مع بوركينا فاسو ومالي من أجل التنفيذ الناجح للمشروع الذي يحمل عنوان “تحسين القدرة في مجال سلامة الطرق في كوت ديفوار وبوركينا فاسو ومالي” في عام 2017 بموجب الدعوة الرابعة للمشروعات في إطار تمويل الكومسيك للمشروعات.

92. أشادت اللجنة بالجهود التي تبذلها غامبيا وإيران والأردن ونيجيريا للمشاريع التالية التي سيتم تنفيذها في 2018 بموجب الدعوة الخامسة للمشروعات في إطار تمويل الكومسيك للمشروعات:

- المشروع الذي يحمل عنوان “تحليل أنظمة إدارة قواعد بيانات الطرق في بلدان منظمة التعاون الإسلامي المختارة” الذي ستنفذه غامبيا بالشراكة مع السنغال ونيجيريا وتركيا.
- المشروع الذي يحمل عنوان “دراسة جدوى لممر النقل الإيراني القوقازي” الذي ستنفذه إيران بالشراكة مع أذربيجان وتركيا.
- المشروع الذي يحمل عنوان “دراسة جدوى لإعادة إعمار خط سكة حديد الحجاز العثماني القديم” الذي سيتم تنفيذه من قبل الأردن بالشراكة مع العراق وتركيا،
- المشروع الذي يحمل عنوان “تشجيع استخدام النطاق العريض في البحث والتعليم بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي” الذي ستنفذه نيجيريا بالاشتراك مع ماليزيا وتركيا وغامبيا.

93. أكدت اللجنة على ضرورة استمرار الدول الأعضاء في تبادل الخبرات فيما بينها بما في ذلك، حيثما كان ممكناً، البيانات ذات الصلة بالمشروعات الخاصة بوسائل الاتصال وكذلك ممرات النقل والاتصال من جملة آليات من بينها اجتماعات فرق عمل الكومسيك ذات الصلة، والندوات وورش العمل ومنصة إلكترونية يمكن إنشاؤها في المستقبل.

94. **أحاطت اللجنة علماً** بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي لتوعية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بضرورة إدراج القطاعات الوطنية المعنية على طول ممر سكة حديد دكاكار - بورتسودان التابع لمنظمة التعاون الإسلامي في خططها الإنمائية الوطنية، **وطُلبت** من الدول الأعضاء المعنية تقديم دراسات الجدوى المصممة جيداً لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية والبنوك الإنمائية الدولية الأخرى لضمان الحصول على الدعم الفني والتمويلي المناسب لهذا المشروع، **كما طُلبت** من الأمانة العامة إبلاغ الدول الأعضاء المعنية بشكل منتظم بالتقدم المحرز في تنفيذ المشروع.

البند 7 من جدول الأعمال: تطوير قطاع مستدام وتنافسي للسياحة

95. **وإذ تحيط علماً مع التقدير** عقد الاجتماع الحادي عشر لفريق العمل المعني بالسياحة في 15 فبراير 2018 في أنقرة تحت عنوان "تطوير الوجهة واستراتيجيات إضفاء الطابع المؤسسي في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي"، **رحبت** اللجنة بالتوصيات المتعلقة بالسياسة العامة التالية وهي:

- التشجيع على إنشاء / تقوية منظمات إدارة الوجهات العامة والخاصة المحلية والإقليمية (DMOs) مع تكليف المسؤولين المتعلقة بتخطيط الوجهة وتطويرها وتسويقها وإدارتها،
 - تخطيط العرض والطلب وكذلك تحديد ومراقبة مؤشرات الأداء الرئيسية لضمان تنمية السياحة المستدامة في الوجهة،
 - تشجيع التمويل الذاتي لمنظمات التسويق (DMOs) وتحسين الكفاءة وكذلك الشفافية في استخدام وإدارة الموارد،
 - تعزيز الوجهات من خلال تشكيل التحالفات القطرية لمنظمة التعاون الإسلامي والتحالفات مع أصحاب المصلحة الخارجيين.
- (ترد وثيقة توصيات السياسات، بما في ذلك مسوغاتها، في المرفق 9)

96. **وناشدت اللجنة الدول الأعضاء**، التي سجلت في فريق عمل الكومسيك المعني بالسياحة أن تشارك بنشاط في الاجتماع الثاني عشر لفريق العمل المعني بالسياحة المقرر عقده في 13 سبتمبر/ أيلول 2018 في أنقرة الذي يحمل عنوان "استراتيجيات تسويقية للوجهات السياحية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". **كما دعت** اللجنة الدول الأعضاء، التي لم تقم بذلك بعد، إلى التسجيل في فريق عمل الكومسيك المعني بالسياحة.

97. **أحاطت اللجنة علماً** بتقرير الاجتماع السادس لمنتدى السياحة للقطاع الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي/ للكومسيك الذي عقد في 8 مارس 2018 في اسطنبول، تركيا وحمل عنوان "التراث الثقافي كأداة للسياحة المستدامة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي".

98. **أشادت اللجنة بالجهود** التي تبذلها موزمبيق والسودان وغامبيا ومركز أنقرة من أجل التنفيذ الناجح للمشاريع التالية في عام 2017 في إطار الدعوة الرابعة للمشروع في إطار تمويل مشروع الكومسيك:

- مشروع بعنوان "تعزيز قدرات مسلم ودية القوى العاملة السياحة" حسب موزمبيق تنفيذه بالشراكة مع مالي والسنغال،
- مشروع بعنوان "تعزيز قدرات كرافت المنتجين والعلماء في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" من قبل السودان ينفذ بالشراكة مع تشاد وجيبوتي،
- مشروع بعنوان "تطوير برنامج التدريب وإصدار الشهادات للسفر مسلم والسياحة والصناعة الضيافة" من غامبيا تنفيذه في شراكة مع نيجيريا والسنغال
- المشروع الذي يحمل عنوان "برنامج تدريبي حول تطوير وترويج السياحة الصديقة للمسلمين في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" الذي ينفذه مركز أنقرة بالتعاون مع 18 دولة من الدول الأعضاء.

99. **أشادت اللجنة أيضا** بجهود بوركينا فاسو وإيران وماليزيا وموزمبيق ومركز أنقرة للمشاريع التالية التي سيتم تنفيذها في 2018 في إطار الدعوة الخامسة المشروع ضمن إطار تمويل المشروعات كومسيك:

- المشروع الذي يحمل عنوان "تعزيز مرونة قطاع السياحة ضد الأزمات من خلال التواصل" الذي ستنفذه بوركينا فاسو بالشراكة مع النيجر وكوت ديفوار ،
- المشروع الذي يحمل عنوان "إشراك المجتمعات المحلية في حقائق سياحية مستدامة صديقة للمسلمين في بلدان أعضاء منظمة التعاون الإسلامي المختارة" الذي ستنفذه إيران بالشراكة مع تركيا وجمهورية قيرغيزستان ،
- تنفيذ المشروع الذي يحمل عنوان "التدريب على التواصل في الأزمات في مجال السياحة في بلدان أعضاء منظمة التعاون الإسلامي المختارة"، من قبل مالي بالاشتراك مع أربع دول أعضاء أخرى ،
- تنفيذ مشروع "السياحة المجتمعية من خلال تعزيز المواقع التراثية للتخفيف من حدة الفقر" من قبل موزامبيق بالشراكة مع أربع دول أعضاء أخرى ،
- المشروع الذي يحمل عنوان "تحسين النظام الإيكولوجي للسياحة الإسلامية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الوجهة وتنمية الصناعة" الذي سينفذه مركز أنقرة بالتعاون مع 13 دولة عضو .

100. **رحبت اللجنة** بعقد الدورة العاشرة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة (ICTM) في 5-7 فبراير 2018 في دكا / بنغلاديش وأثبتت على اختيار دكا / بنغلاديش وجابالا / أذربيجان كمدن السياحة في منظمة التعاون الإسلامي لعامي 2019 و 2020 على التوالي.

101. **أكدت اللجنة** أنه يمكن تعزيز التعاون فيما بين البلدان الأعضاء في مجال السياحة من خلال الترويج للوجهة الواحدة دون الإقليمية في المجموعات الفرعية الثلاثة في منظمة التعاون الإسلامي.

102. **دعت اللجنة** الدول الأعضاء لتشجيع المؤسسات المعنية لديها وشركات السياحة ومنظمي الرحلات وغيرها لتعزيز جهودها من خلال مختلف الوسائل مثل تنظيم حملات ترويج وجولات سياحية إضافية إلى القدس الشريف لدعم السكان القدس الفلسطينيين وإبداء التضامن معهم.

البند 8 من جدول الأعمال: زيادة إنتاجية قطاع الزراعة واستدامة الأمن الغذائي

103. **وإذ تحيط علما مع التقدير** عقد الاجتماع 11 للفريق العامل الزراعة في فبراير 22، 2018 في أنقرة تحت شعار "تحسين الزراعي أداء السوق: تطوير نظم معلومات السوق الزراعية"، رحبت اللجنة توصيات بشأن السياسات التالية لها.

- تصميم نظم معلومات السوق (MIS) من خلال تقييم ومراجعة أصحاب المصلحة المستهدفين بدعم متواصل للميزانية وإطار فعال للرصد والتقييم ،
- بناء القدرات الكافية لرصد المخزون وتحليل الاتجاهات والتنبيه بالإضافة إلى الموضوعات الأخرى ذات الصلة بخلاف توفير معلومات عن الأسعار لتحسين أداء نظام المعلومات الإدارية،
- ربط نظام المعلومات الإدارية بالمؤسسات الداعمة للسوق الأخرى و / أو أدوات إدارة المخاطر الأخرى لزيادة المنافع المتبادلة ،
- تشكيل الآليات / المنصات اللازمة لتحسين التنسيق بين أصحاب المصلحة الرئيسيين وضمان المراجعة الفعالة لجودة المعلومات المقدمة .

(ترد وثيقة توصيات السياسات، بما في ذلك مسوغاتها، في المرفق 10)

104. **دعت اللجنة** الدول الأعضاء التي سجلت إلى الفريق العامل الكومسيك الزراعة للمشاركة بنشاط في الاجتماع 12 لمجموعة الزراعة العمل الكومسيك جنة الذي سيعقد في 20 سبتمبر 2018 تحت عنوان

"تحليل الزراعة تجارة المواد الغذائية هياكل لتشجيع شبكات تجارة الأغذية الزراعية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. " كما دعت اللجنة الدول الأعضاء، التي لم تفعل ذلك بعد، إلى التسجيل في مجموعة العمل الخاصة بالزراعة في الكومسيك.

105. أشادت اللجنة بالجهود التي تبذلها غامبيا وإندونيسيا من أجل التنفيذ الناجح للمشاريع التالية في عام 2017 في إطار الدعوة الرابعة للمشروع في إطار تمويل مشروع الكومسيك:

- المشروع المعنون "تخفيض خسائر ما بعد الحصاد في الحبوب من أجل تحسين سبل العيش في المناطق الريفية" الذي نفذته غامبيا بالاشتراك مع إندونيسيا ونيجيريا ،
- مشروع بعنوان "تحسين دخل صغار المزارعين والمتوسطة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال الحد من خسائر الإنتاج الحيواني" إندونيسيا تنفذ بالشراكة مع بروناي دار السلام، جمهورية مصر العربية وماليزيا والسودان،

106. أشادت اللجنة أيضا بجهود اندونيسيا وتركيا للمشاريع التالية التي سيتم تنفيذها في 2018 في إطار الدعوة الخامسة للمشروع ضمن إطار تمويل المشروعات كومسيك:

- تنفيذ المشروع المعنون "تطوير نظام معلومات السوق الزراعية لمزارعي البستنة" من قبل إندونيسيا بالشراكة مع ست دول أعضاء أخرى ،
- المشروع الذي يحمل عنوان "تحسين خدمات إرشاد الري الزراعي" الذي ستنفذه تركيا بالشراكة مع الجزائر والمغرب وتونس .

107. رحبت اللجنة بعرض الجمهورية التركية استضافة المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التعاون الإسلامي المعني بالأمن الغذائي والتنمية الزراعية في الربع الأخير من عام 2019 في إسطنبول، وناشدت الدول الأعضاء وأجهزة منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها ذات الصلة بما فيها الأمانة العامة للكومسيك المشاركة بنشاط في هذا المؤتمر المهم.

البند 9 من جدول الأعمال: التخفيف من وطأة الفقر

108. وإذ تحيط علما مع التقدير عقد الاجتماع 11 للفريق العامل تخفيف حدة الفقر الذي عقد في 5 أبريل الجاري، 2018 تحت شعار "جودة التعليم في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، رحبت اللجنة بالتوصيات المتعلقة بالسياسة العامة التالية وهي:

- زيادة حجم ونوعية المعلمين، لا سيما الذين يقومون بالتدريس في المدارس التي تخدم الفقراء والمحرومين من خلال تحسين معدلات الأجور، والتدخلات التربوية، وحوافز الأداء، والتدريب، وإصلاح المناهج الدراسية،
 - زيادة فعالية التعليم والتعلم من خلال تبني نماذج جديدة تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها على نطاق واسع،
 - تعزيز فرص التعلم الأفضل في مرحلة الطفولة المبكرة من خلال الالتحاق بالتعليم قبل الابتدائي بأسعار معقولة،
 - ضمان عالمية التقدمية لإغلاق الفجوة بين الأغنياء والفقراء في مخرجات التعلم،
 - تعزيز وتعزيز المساءلة من خلال مشاركة الوالدين وإشراك الوالدين في مراقبة تعليم أبنائهم وتكثيف التفاعل بين الوالدين والمدرس لتحسين عملية تقديم التعليم .
- (ترد وثيقة توصيات السياسات، بما في ذلك مسوغاتها، في المرفق 11)

109. **دعت** الدول الأعضاء، التي سجلت إلى الفريق العامل الكومسيك التخفيف من حدة الفقر اللجنة على المشاركة بنشاط في الاجتماع 12 للفريق العامل تخفيف حدة الفقر الذي سيعقد في 4 أكتوبر 2018 تحت شعار “تنمية المهارات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: التعليم المهني. كما **دعت** اللجنة الدول الأعضاء، التي لم تفعل ذلك بعد، إلى التسجيل في مجموعة عمل تخفيف حدة الفقر التابعة للكومسيك.

110. **أشادت** اللجنة بالجهود التي تبذلها ألبانيا وغامبيا وإندونيسيا وسورينام من أجل التنفيذ الناجح للمشاريع التالية في عام 2017 في إطار الدعوة الرابعة للمشروع في إطار تمويل مشروع الكومسيك:

- المشروع الذي يحمل عنوان “إنشاء خريطة طريق لخدمة اجتماعية متكاملة للإسكان” التي نفذتها ألبانيا بالشراكة مع تركيا وأذربيجان ،
- المشروع المعنون “التدريب على تنظيم المشاريع وإدارة الأعمال التجارية الصغيرة للنساء في غامبيا والسنغال وسيراليون” الذي نفذته غامبيا بالاشتراك مع سيراليون والسنغال ،
- مشروع بعنوان “تعزيز المجتمعية سبل العيش المستدامة لتفعيل الفقراء من خلال فتح قناة التسويق من خلال التجارة الإلكترونية” من إندونيسيا تنفيذه في شراكة مع تركيا وماليزيا ،
- المشروع الذي يحمل عنوان “إضفاء الطابع المهني على رعاية الطفل في بلدان مختارة من منظمة التعاون الإسلامي” الذي نفذته سورينام بالاشتراك مع نيجيريا وغيانا.

111. **كما أشادت** اللجنة بالجهود التي تبذلها غامبيا وإندونيسيا للمشاريع التالية التي سيتم تنفيذها في 2018 في إطار الدعوة الخامسة للمشروع ضمن إطار تمويل المشروعات كومسيك:

- سيتم تنفيذ المشروع المعنون “التدريب على ريادة الأعمال للمعلمين في البلدان المختارة لمنظمة التعاون الإسلامي” من قبل غامبيا بالشراكة مع ماليزيا والمغرب ،
- المشروع الذي يحمل عنوان “تحسين نظام خدمة النافذة الواحدة للحماية الاجتماعية والحد من الفقر في بلدان منظمة التعاون الإسلامي” الذي ستنفذه إندونيسيا بالاشتراك مع أربع دول أعضاء أخرى .

(i) صندوق التضامن الإسلامي للتنمية (ISFD) والبرنامج الخاص لتنمية أفريقيا (SPDA)

112. **كررت** اللجنة طلبها إلى الدول الأعضاء التي تعهدت للصندوق بالوفاء بالتزاماته وأولئك الذين لم يتعهدوا بعد للصندوق بأن يفعلوا ذلك لتمكين الصندوق من القيام بمزيد من مشاريع التنمية في البلدان الأعضاء. **كما طلبت** اللجنة من الدول الأعضاء النظر في تقديم التزامات إضافية حسب الاقتضاء على أساس طوعي.

113. **إذ تُذكر** بالقرار ذي الصلة الذي اتخذته الدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك بشأن ملاحظات الدول الأعضاء لتحسين أداء الصندوق في خدمة الغرض من تخفيف حدة الفقر من خلال جملة أمور منها زيادة قاعدة المشروع وتوسيع نطاق الصندوق من خلال التركيز على عدد أكبر من المشاريع، وخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة القائمة على المنح، طلبت اللجنة من الصندوق أن يأخذ هذه الملاحظات في الاعتبار أثناء تخطيط برامجه وأنشطته المستقبلية.

114. **إذ تحيط علما** بتقارير البنك الإسلامي للتنمية بشأن صندوق التضامن الإسلامي للتنمية والبرنامج الخاص لتنمية أفريقيا، **طلبت** اللجنة من البنك الإسلامي للتنمية إعداد تقارير تقييمية عن صندوق التضامن الإسلامي للتنمية والبرنامج الخاص لتنمية أفريقيا تتضمن التفاصيل بشأن حالة تنفيذ المشروعات المدرجة تحت هذه البرامج بما فيها الأهداف والشركاء والمستفيدين والنتائج وما إلى ذلك ومن ثم تقديمها إلى محافل منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة بما فيها دورات الكومسيك المقبلة.

115. **طلبت** اللجنة من صندوق التضامن الإسلامي للتنمية زيادة جهوده لتعبئة الموارد والدعوة من مختلف المصادر بما في ذلك الموارد غير الحكومية والقطاع الخاص في الدول الأعضاء.

116. **رحبت** اللجنة بجهود البنك الإسلامي للتنمية في حشد الموارد من مختلف المؤسسات المالية بهدف تعزيز فعالية تنفيذ أنشطة صندوق التضامن الإسلامي للتنمية والبرنامج الخاص للتنمية أفريقيا.

117. **وإذ تشير** إلى القرارات ذات الصلة للدورتين 32 و33 للكمسيك، **كررت** اللجنة **طلبها** إلى البنك الإسلامي للتنمية لوضع اللمسات الأخيرة على تخصيص التمويل لمشروع بناء القدرات لمركز أنقرة لوضع اللمسات الأخيرة بنجاح برنامج القطن لمنظمة التعاون الإسلامي.

(ii) برنامج التعليم والتدريب المهني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي OIC-VET

118. **أعربت** اللجنة عن **تقديرها** للجهود المتواصلة التي يبذلها مركز أنقرة من أجل الشروع في تنفيذ مختلف برامج بناء القدرات والدورات التدريبية في مختلف المجالات والمجالات التي تهتم الدول الأعضاء بهدف تعزيز قدرات ونوعية الموارد البشرية في هذه الدول **ودعوت** مركز أنقرة إلى ذلك. تعبئة المزيد من الموارد المالية نحو البرنامج.

119. **دعت** اللجنة الدول الأعضاء إلى المشاركة ودعم مختلف برامج بناء القدرات لمركز أنقرة في إطار برنامج التعليم والتدريب المهني التابع لمنظمة التعاون الإسلامي.

120. **طلبت** اللجنة من مركز أنقرة إجراء مزيد من برامج التدريب تركز على ريادة الأعمال بما فيها ريادة المرأة للأعمال في إطار برنامج التعليم والتدريب المهني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

(iii) تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

121. **وإذ تذكر** بالقرار ذي الصلة للدورة الثالثة والثلاثين للكمسيك، **طلبت** اللجنة من مكتب تنسيق الكومسيك مواصلة تجميع أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، والتي يتم تنفيذها من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتقديم القائمة إلى دورات الكومسيك السنوية.

122. **أحاطت** اللجنة **علما** بنتائج “مسح التوجهات حول أولويات أهداف التنمية المستدامة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي” الذي أجراه مركز أنقرة من أجل تحديد مجالات الأولوية في أهداف التنمية المستدامة للبلدان الأعضاء ودعت البلدان الأعضاء لم تستكمل المسح أن تفعل ذلك **وطلبت** من مركز أنقرة تقديم تقرير محدث عن نتائج المسح إلى الدورة الرابعة والثلاثين للكمسيك، وطلبت أيضا من مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي أن تخطط وتنفذ الأنشطة بناء على أولويات أهداف التنمية المستدامة كما ورد في التقرير سالف الذكر.

البند 10 من جدول الأعمال: تعميق التعاون المالي

123. **وإذ تحيط علما مع التقدير** عقد الاجتماع 10 للفريق العامل التعاون المالي الكومسيك المنعقدة بتاريخ 29 مارس الجاري، عام 2018 في أنقرة تحت شعار “دور الصكوك في أسواق رأس المال الإسلامي”، **رحبت** اللجنة توصيات بشأن السياسات التالية لها.

- وضع إطار قانوني وتنظيمي لأسواق رأس المال الإسلامية وتعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في السوق لتحسين النظام البيئي لإصدار الصكوك ،
- تحسين البنية التحتية للأسواق، وعند الحاجة، الإطار الضريبي الحالي لتعزيز إصدار الصكوك،
- تطوير قاعدة للسيولة المستدامة لدعم الطلب على الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتسهيل تنويع أطراف السوق على جانب الطلب في سوق الصكوك ،
- تشجيع الإمداد المستدام لإصدار الصكوك من القطاع الخاص من أجل تعزيز تنويع المشاركين في الصناعة على جانب العرض وتوسيع منحى العائد المعياري ،

- تطوير عملية حوكمة سلسلة غير مشروعة لتسهيل وقت أسرع لإصدار الصكوك، وتحسين وضوح هياكل الصكوك، وتعزيز الابتكار في المنتجات، وبناء الثقة في السوق، وزيادة الوعي بالسوق بين العاملين في الصناعة.
- (ترد وثيقة توصيات السياسات، بما في ذلك مسوغاتها، في المرفق 12)

124. **دعت اللجنة الدول الأعضاء،** التي سجلت إلى الفريق العامل للتعاون المالي للكمسيك، إلى المشاركة بنشاط في الاجتماع 11 للجنة الذي سيعقد يوم 25 أكتوبر عام 2018 في أنقرة تحت شعار “إدارة الصندوق الإسلامي” كما **دعت** اللجنة الدول الأعضاء، التي لم تفعل ذلك بعد، إلى التسجيل في مجموعة عمل التعاون المالي للكمسيك.

125. **أشادت** اللجنة بالجهود التي تبذلها نيجيريا وتركيا لتنفيذ المشاريع التالية في عام 2018 بموجب المكالمة الخامسة للمشروع في إطار تمويل مشروع الكومسيك:

- تنفيذ المشروع المعنون “التدريب والمبادئ التوجيهية بشأن إصدار الصكوك” من قبل نيجيريا بالشراكة مع ماليزيا وموزامبيق ،
- المشروع الذي يحمل عنوان “تحسين حماية المستهلك المالي في دول منظمة التعاون الإسلامي” الذي ستنفذه تركيا بالشراكة مع 18 دولة عضو أخرى .

منتدى البورصات للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

126. **رحبت** اللجنة بالجهود التي بذلها منتدى البورصة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وأفرقة العمل التابعة لها **ودعت** الدول الأعضاء إلى المشاركة بنشاط في الأنشطة التي تم تنظيمها في إطار هذا المنتدى.

127. **رحبت** اللجنة بعرض البورصة اسطنبول بصفقتها الأمانة العامة لمنتدى البورصات التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، لاستضافة الاجتماع الثاني عشر للمنتدى في عام 2018 في اسطنبول، **وطلبت** من جميع الدول الأعضاء المشاركة بنشاط في هذا الحدث.

128. **طلبت** اللجنة من بورصة إسطنبول، بصفقتها الأمانة العامة لمنتدى البورصات التابع لمنظمة التعاون الإسلامي بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، استمرار العمل من أجل الترويج لمؤشر ستاندرد آند بورز لمنظمة التعاون الإسلامي/ الكومسيك لقياس أداء 50 شركة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومؤشراته الفرعية المحتملة وتطوير منتجات وخدمات فعالة على أساس المؤشر.

129. **كما طلبت** اللجنة من الدول الأعضاء دعم فريق عمل المنتدى المعني بالمؤشرات بما في ذلك الترويج لمؤشر ستاندرد آند بورز لمنظمة التعاون الإسلامي/ الكومسيك لقياس أداء 50 شركة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومؤشراته الفرعية المحتملة من خلال نشر المؤشر على المواقع الإلكترونية الرسمية لبورصاتها.

130. **وإذ تحيط علما** بالإيجاز الذي قدمته الأمانة العامة لمنتدى البورصات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي حول الجهود المبذولة بما في ذلك استخدام البنى التحتية للتجارة والتخزين التي تم انشاؤها حديثاً في بورصة اسطنبول بالإضافة إلى إنشاء منصة إلكترونية لتجارة الذهب والمقاصة تتمتع بقدر عال من المرونة ومع الهدف الأكبر لتبادل الذهب بين الدول الأعضاء المتطوعة، **كما طلبت** اللجنة من أمانه المنتدى ان تضع للمسات الأخيرة علي العمل التقني اللازم وان تبلغ الكومسيك في دورتها الرابعة والثلاثين بما أحرز من تقدم في هذا الصدد.

131. **دعت** اللجنة الدول الأعضاء المهتمة إلى دعم فريق عمل المنتدى المعني بالمعادن الثمينة بشكل فعال لوضع اللامسات الأخيرة على الأعمال الضرورية من خلال تسريع عملية تكامل التبادلات ومواءمة الأطر التنظيمية.

(ii) التعاون بين الهيئات التنظيمية لأسواق رأس المال

132. **رحبت** اللجنة بالجهود التي بذلتها فرق العمل التابعة لمنتدى الكومسيك المعني بالجهات التنظيمية لأسواق رأس المال، وتحديدًا بناء القدرات وتطوير الأسواق ومحو الأمية المالية، **ودعت** الدول الأعضاء إلى دعم جهود المنتدى من خلال المشاركة في اجتماعاته، والمساهمة في تحقيق ذلك. ولايات فرق العمل.

133. **رحبت** اللجنة أيضًا بعرض مجلس أسواق رأس المال في جمهورية تركيا، بصفته أمانة المنتدى، لاستضافة الاجتماع السابع لمنتدى الكومسيك المعني بالجهات التنظيمية لأسواق رأس المال في عام 2018 في اسطنبول، **وطلب** من جميع الدول الأعضاء المشاركة بنشاط في هذا الاجتماع.

134. **وإذ تُذكر** بالقرار ذي الصلة الصادر عن الدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك، فقد **أُحييت** اللجنة **علمًا** بالإيجاز المقدم من الأمانة العامة لمنتدى الكومسيك المعني بالجهات التنظيمية لأسواق رأس المال المتعلق بإنشاء منصة الكومسيك العقارية الإلكترونية / الكومسيك للعقارات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، **وطُلبت** من المنتدى / المنتدى الأمانة لوضع اللامسات الأخيرة على الأعمال التحضيرية القانونية والإدارية والتكنولوجية اللازمة لإنشاء بورصة/ منصة إلكترونية للعقارات تابعة للكومسيك قبل دورتها الرابعة والثلاثين.

135. **وإذ تُذكر** بالقرار ذي الصلة الصادر عن الدورة الثالثة والثلاثين للجنة الكومسيك، **دعت** اللجنة الدول الأعضاء المهتمة إلى المشاركة بنشاط في تأسيس منصة الكومسيك العقارية / الكومسيك العقارية في الكومسيك، **ودعتهم** إلى تحديد الهيئات المصرح لهم بها وإخطارهم. إلى أمانة المنتدى من خلال يوليو 2 الثانية، 2018.

(iii) التعاون بين البنوك المركزية والسلطات النقدية

136. **رحبت** اللجنة بعرض البنك المركزي لجمهورية تركيا، لاستضافة الاجتماع السادس عشر للمصارف المركزية والسلطات النقدية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في 23-25 سبتمبر 2018 في أنطاليا، **وطُلبت** من جميع الدول الأعضاء المشاركة بنشاط في هذا الحدث.

137. **أثبتت** اللجنة **على** برامج التدريب وبناء القدرات التي نظمها مركز أنقرة بين البنوك المركزية والسلطات النقدية للدول الأعضاء في مختلف جوانب التعاون **وطُلبت** من مركز أنقرة مواصلة تنظيم هذه الأنشطة لصالح المؤسسات ذات الصلة في الدول الأعضاء.

البند 11 من جدول الأعمال: الأعمال التحضيرية لتبادل الآراء حول “تيسير التجارة: تحسين نظم إدارة المخاطر الجمركية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي”

138. **شجعت** اللجنة الدول الأعضاء على إعداد تقاريرها القطرية حول الموضوع الرئيسي المذكور ونقل لهم إلكترونيًا إلى تكليفًا من قبل 15 أكتوبر 2018 على أبعد تقدير.

الموضوعات الممكنة لجلسة تبادل وجهات النظر لدورة الكومسيك الخامسة والثلاثين

139. أحاطت اللجنة علما بالمواضيع المحتملة التالية للأوراق الوزاري المشاهدات الدورة للدورة 35 للكومسيك:

الموضوع الأول: تيسير التجارة: توفير المعلومات الجمركية في الدول الإسلامية ،
الموضوع الثاني: تحسين قطاع التكافل في الدول الإسلامية ،
الموضوع الثالث: تعزيز نظم غذائية مستدامة في الدول الإسلامية ،
الموضوع الرابع: ممرات سياحية متعددة الوجهات في الدول الإسلامية ،
الموضوع الخامس: تحسين الخدمات الصحية لتخفيف الفقر في الدول الإسلامية ،
الموضوع السادس: تحسين تنفيذ الشراكة بين القطاع العام والخاص في البنية التحتية للنقل في الدول الإسلامية .

140. طلبت اللجنة من مكتب تنسيق الكومسيك تعميم استبيان بين الدول الأعضاء لاستكشاف آرائها حول الموضوعات المذكورة أعلاه وتقديم تقرير عن النتيجة إلى الدورة الرابعة والثلاثين للكومسيك.

البند 12 من جدول الأعمال: مشروع جدول أعمال الدورة الرابعة والثلاثين للكومسيك (اسطنبول، 26-29 نوفمبر 2018)

141. أعدت اللجنة مشروع جدول الأعمال وقررت تقديمه إلى الدورة الرابعة والثلاثين للكومسيك.
(ترد نسخة من مشروع جدول أعمال الدورة الرابعة والثلاثين للكومسيك في المرفق 13)

البند رقم 13 من جدول الأعمال: ما يستجد من أعمال

142. أحاطت اللجنة علما بإعلان الوفد الإندونيسي عن انعقاد منتدى التنمية الإندونيسي لعام 2018 في جاكرتا في 10-11 يوليو/ تموز 2018، ودعت البلدان الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي للمشاركة بنشاط في المنتدى.

143. أحاطت اللجنة علما بإعلان الوفد الماليزي عن انعقاد المنتدى الاقتصادي الإسلامي العالمي الرابع عشر في كازاخستان في الرابع من يوليو/ تموز 2018 وناشدت الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المشاركة بنشاط في المنتدى.

الجلسة الختامية

144. وفي الجلسة الختامية للاجتماع التي ترأسها سعادة السفير صالح موتلو شان، الممثل الدائم للجمهورية التركية لدى منظمة التعاون الإسلامي، اعتمدت اللجنة تقريرها والمرفقات الملحقة به.

145. وألقت رئيسة وفد ماليزيا السيدة بحرية محمد تاميل، مدير أول بوزارة التجارة الدولية والصناعة، كلمة بالنيابة عن جميع الوفود أعربت خلالها عن تهنيتها للجمهورية التركية ومكتب تنسيق الكومسيك على كرم الضيافة الذي حظي به كافة أعضاء لجنة المتابعة والترتيبات الممتازة للاجتماع.

146. وألقى السيد جاكونجير حسنوف من دائرة الشؤون الاقتصادية بالأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي الكلمة الختامية للاجتماع بالنيابة عن معالي الدكتور يوسف العثميني الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي أعرب فيها عن شكره وتقديره لرئيس الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة المتابعة سعادة يوسف جوشكون، نائب وزير التنمية بالجمهورية التركية على رئاسته الناجحة للاجتماع، كما وجه الشكر إلى مكتب تنسيق الكومسيك على الجهود المضنية التي بذلها لإنجاح الاجتماع. وسلط الضوء على أهمية تنفيذ وثائق الرؤية لاسيما برنامج العمل لمنظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025 واستراتيجية الكومسيك.

147. وفي كلمته الختامية أعرب سعادة السفير صالح موتلو شان عن شكره لكافة الوفود على مساهماتهم خلال الاجتماع وأكد على أنه ينبغي على الدول الأعضاء بذل مزيد من الجهد لتنفيذ توصيات السياسات التي أعدتها فرق عمل الكومسيك والتي أقرتها الجلسات الوزارية للكومسيك. وفي هذا الصدد، أكد سعادة شان أن آلية الكومسيك لتمويل المشروعات توفر للدول الأعضاء أداة عملية لتنفيذ المشروعات المشتركة وتحسين القدرات المؤسسية والبشرية بروح من التضامن والتعاون في الدول الأعضاء.

148. وتطرق سعادة السفير شان إلى أهمية "تسهيل التجارة: تحسين نظم إدارة المخاطر الجمركية في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي" كموضوع لجلسة تبادل وجهات النظر للدورة الرابعة والثلاثين للكومسيك.

149. وأشار سعادة السفير شان إلى أن الاجتماع السنوي الثالث لنقاط اتصال الكومسيك سينعقد خلال الفترة 3-5 يوليو/تموز 2018 في أنقرة. وذكر أن اجتماعات نقاط الاتصال توفر فرصة عظيمة لنقاط الاتصال لمناقشة الجهود الجارية تحت مظلة الكومسيك.

150. واختتم سعادة السفير شان كلمته بالإعراب عن شكره لأعضاء لجنة المتابعة، والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، والمقرر، وممثلي مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ومكتب تنسيق الكومسيك والمترجمين الفوريين والمترجمين التحريريين وغيرهم من الموظفين الذين شاركوا في تنظيم الاجتماع على جهودهم التي كان لها بالغ الأثر في نجاح الاجتماع. (ترد نسخة من نص الكلمة الختامية لسعادة السفير صالح موتلو شان في المرفق 14)

المرفقات

المرفق

(1)

قائمة المشاركين
في الاجتماع الرابع والثلاثين
للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك
(أنقرة ، 9-10 مايو/أيار 2018)

A. MEMBER COUNTRIES OF THE OIC

REPUBLIC OF INDONESIA

- Mr. FLORENTINUS KRISTIARTONO
Deputy Director, Ministry of National Development Planning/National Development Planning Agency (BAPPENAS)
- Mr. ARIANTO C. HARTONO
First Planner Staff, Ministry of National Development Planning/National Development Planning Agency (BAPPENAS)

THE STATE OF KUWAIT

- Mr. NABIL S. AL ABDUL JALIL
Assistant Undersecretary for Economic Affairs, Ministry of Finance
- Mr. SAAD AL RASHIDI
Head of OIC Affairs Division, Ministry of Finance
- Mr. ABDULKAREEM AL MUJEEM
First Secretary, Ministry of Foreign Affairs

MALAYSIA

- Ms. BAHRIA MOHD TAMIL
Senior Director, Ministry of International Trade and Industry
- Mr. IDZHAM ABDUL HAMID
Director, Malaysia External Trade Development Corporation (MATRADE)

ISLAMIC REPUBLIC OF PAKISTAN

- Ms. AISHA HUMERA MARIANI
Joint Secretary, Ministry of Commerce and Textile
- Ms. HINA GUL
Deputy Secretary, Ministry of Commerce
- Mr. UMER SIDDIQUE
First Secretary, Embassy of Pakistan in Ankara

THE STATE OF PALESTINE

- Mr. RAFAT OMAR RAYYAN
Director International Organizations, Ministry of National Economy
- Mr. AZMİ ABU GAHAZALEH
Counsellor, Embassy of Palestine in Ankara

STATE OF QATAR

- Mr. HASAN ABDULLA AL MOHANADI
Consultant, Ministry of Commerce and Economy
- Mr. RASHID MOHAMED AL BARAIDI
Expert, Ministry of Commerce and Economy

KINGDOM OF SAUDI ARABIA

- Mr. AMR ALAMRI
Economic Specialist, Ministry of Commerce and Investment
- Mr. FAWAZ SAAD ALGHAMDI
Commercial Attache, Ministry of Commerce and Investment

REPUBLIC OF TURKEY

- H.E. YUSUF COŞKUN
Deputy Minister, Ministry of Development
- H.E. Amb. SALİH MUTLU ŞEN
Ambassador, OIC Permanent Representative, Ministry of Foreign Affairs
- Mr. SADIK ARSLAN
Consultant, Presidency of the Republic of Turkey
- Ms. AYŞEGÜL ÇERÇİ
Manager, Development Bank of Turkey
- Mr. TOLGA BERMEK
Deputy Director General, Ministry of Foreign Affairs
- Mr. AYHAN TURNA
Head of Department, Ministry of Customs and Trade
- Mr. İLHAMİ AKTÜRK
Head of Department, TSE
- Mr. MUSTAFA BAYBURTLU
Head of Department, the Union of Chambers and Commodity Exchanges of Turkey
- Ms. AYŞE ÇELİKTEN
Head of Department, Minister of Family and Social Policy
- Mr. SERKAN ÖZDEMİR
Senior Expert, Development Bank of Turkey
- Ms. MERAL YILDIZ
Senior Expert, Development Bank of Turkey
- Mr. BORA BÜYÜKKALKAN
Expert, Ministry of Customs and Trade
- Mr. EDA AKÇA
Expert/Specialist, Development Bank of Turkey
- Mr. VEYSEL ERGENÇ
Expert, Undersecretary of Treasury
- Ms. AYŞEGÜL DEMİR
Expert, Ministry of Economy
- Ms. İMREN OKBİLEK
EU Expert, Ministry of Customs and Trade
- Ms. ZEYNEP SAATÇIOĞLU
EU Expert, Ministry of Customs and Trade
- Mr. ÖZGÜ EVİRGİN
Expert Central Bank of the Republic of Turkey
- Mr. YASİN EKMEN
Consultant /Legal Advisor, the Union of Chambers and Commodity Exchanges of Turkey
- Mr. ŞEHLA ALİ HASAN
Assistant Expert, the Union of Chambers and Commodity Exchanges of Turkey

- Ms. ELİF BÜŞRA CEYLAN
Assistant Expert, EXIM BANK
- İBRAHİM KÜÇÜKİKİZ
Assistant Expert, Central Bank of the Republic of Turkey
- Ms. GAMZE KASMAN
Assistant Expert, Undersecretariat of Treasury
- Ms. YASEMİN ÇELİK
Interpretation, Ministry of Culture and Tourism
- Ms. ÜLKÜ DÖNMEZ

B. THE OIC GENERAL SECRETARIAT

THE OIC GENERAL SECRETARIAT

- Mr. JAKHONGIR KHASANOV
Professional Officer, Economic Affairs Department

C. THE OIC SUBSIDIARY ORGANS

ISLAMIC CENTER FOR DEVELOPMENT OF TRADE (ICDT)

- Dr. MOKHTAR WARIDA
Assistant Director General

STATISTICAL, ECONOMIC, SOCIAL RESEARCH AND TRAINING CENTER FOR ISLAMIC COUNTRIES (SESRIC)

- H.E. Amb. MUSA KULAKLIKAYA
Director General
- Mr. NABIL M. DABOUR
Assistant Director General
- Mr. KENAN BAĞCI
Director of Economic and Social Research Department
- Mr. MEHMET FATİH SERENLİ
Director of Training and Technical Cooperation Department
- Ms. NENDEN OCTAVARULIA SHANTY
Researcher
- Ms. ZEHRA ZÜMRÜT SELÇUK
Director of Economic and Social Research Department
- Dr. ERHAN TÜRBEDAR
Researcher
- Mr. ATILLA KARAMAN
Researcher
- Mr. ONUR ÇAĞLAR
Technical Cooperation Specialist

D. SPECIALIZED ORGANS OF THE OIC

ISLAMIC DEVELOPMENT BANK (IDB) GROUP

- Dr. NAEL AL-HAJAJ
Senior Expert

- Mr. YOSEPH ATAA ALSAWADY
- Market Integration Specialist
- Mr. NAZAR ELTAHIR
- Market Integration Specialist
- Mr. HARUN CELİK
Senior Manager, ITFC
- Mr. DJAMEL GHRIB
Senior Technical Assistant to the CEO, ICIEC

E. AFFILIATED ORGANS OF THE OIC

ISLAMIC CHAMBER OF COMMERCE, INDUSTRY AND AGRICULTURE (ICCIA)

- Ms. ATTIYA NAWAZISH ALI
Assistant Secretary General

ORGANIZATION OF THE ISLAMIC SHIPOWNERS ASSOCIATION (OISA)

- Mr. MOHAMMAD ZAFAR BHATTI
Director Finance

STANDARDS AND METROLOGY INSTITUTE FOR ISLAMIC COUNTRIES (SMIIC)

- Mr. İHSAN ÖVÜT
Secretary General
- Ms. EMEL GÖNÇ
Executive Assistant

F. INVITED INSTITUTIONS

SECRETARIAT OF OIC MEMBER STATES' STOCK EXCHANGES FORUM

- Mr. MAHMUT VARLI
Assistant Specialist
- Mr. HAKAN AYTEKİN
Manager

SECRETARIAT OF COMCEC CAPITAL MARKETS' REGULATORS FORUM

- Ms. SEÇİL SAYIN KUTLUCA
Senior Legal Expert, Capital Markets Board of Turkey

SECRETARIAT OF OIC / COMCEC SECTOR PRIVATE TOURISM FORUM

- Mr. MUSTAFA ÖZSOY
Expert, Ministry of Culture and Tourism

G. COMCEC COORDINATION OFFICE

- Mr. MEHMET METİN EKER
Director General, Head of COMCEC Coordination Office
- Mr. SELÇUK KOÇ
Head of Department
- Mr. BURAK KARAGÖL
Head of Department

- Mr. MEHMET ASLAN
Head of Department
- Mr. FATİH ÜNLÜ
Senior Expert
- Mr. GÖKTEN DAMAR
Expert
- Mr. DENİZ GÖLE
Expert
- Mr. MEHMET TARAKÇIOĞLU
Expert
- Mr. CAFER BİÇER
Expert
- Mr. MEHMET YAŞAR ŞAF
Expert
- Ms. VİLDAN BARAN
Expert
- Ms. AYLİN ŞENOL GÜN
Expert
- Ms. AYTEN KAÇAR
Expert
- Mr. ALİ ORUÇ
Expert
- Mr. MEHMET AKİF ALANBAY
Expert
- Mr. MUSTAFA ADİL SAYAR
Expert
- Mr. NİHAT AKBALIK
Expert
- Mr. OKAN POLAT
Expert
- Mr. HASAN YENİGÜL
Expert
- Mr. C. CANER UYANIK
Expert
- Mr. FATİH ARSLAN
Expert

* * * * *

المرفق

(2)

رسالة رئيس الجمهورية التركية
ورئيس اللجنة الدائمة للتعاون التجاري والاقتصادي التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي
(الكومسيك)
السيد رجب طيب أردوغان
إلى اجتماع لجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون التجاري والاقتصادي
(أنقرة، 9 مايو/أيار 2018)

السيد الرئيس
السادة الموقرون أعضاء لجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك
الضيوف الكرام
أحييكم بأصدق مشاعر المحبة القلبية
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
يطيب لي أن أرحب بكم ضيوفا تشرفنا بكم من بقاع الجغرافيات الإسلامية المختلفة.
أسأل الله أن يكون الاجتماع الرابع والثلاثون للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون
التجاري والاقتصادي التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي COMCEC وسيلة خير للمسلمين
والإنسانية جمعاء.

السادة الضيوف الكرام:

يشهد العالم الإسلامي مؤخراً تطورات هامة جداً. ويعيش إخواننا المسلمون أزمات كبيرة في
الجغرافيات المختلفة لا سيما في أفغانستان وليبيا واليمن وسوريا وميانمار والصومال. فيتعرض
ملايين إخواننا للتطهير العرقي وظلم يشكل وصمة عار على جبين تاريخ البشرية كما هو حال
مسلمي روهينغا.

أمام هذه التطورات يجب علينا نحن البلدان الإسلامية أن نعزز الأخوة ونحقق الوحدة والاتحاد
والتضامن والتعاون والعمل المشترك.

وتركيا تؤدي ما يقع على عاتقها في هذا الأمر من خلال استقبال 4 ملايين لاجئ في أراضيها
ومعاملتهم معاملة الأنصار للمهاجرين، والتضامن مع ضحايا الاضطهاد ومن بينهم الفلسطينيين
والسوريين، وإعطاء أهمية بالغة لحماية حقوق القدس وسيادة القانون فيها أمام الاعتداءات المستمرة،
والسعي لبذل قصارى جهدها في كل هذه الأمور.

لقد أبدينا بوضوح تام مواقفنا تجاه جميع الأحداث الهامة التي تهم العالم الإسلامي منذ اللحظات الأولى
من استلامنا الرئاسة الحالية بمنظمة التعاون الإسلامي. وبذلنا جهوداً للدفاع عن قضايا إخواننا
المسلمين كما ينبغي في المحافل الدولية من خلال حشد إمكانات منظمة التعاون الإسلامي. لم نبق
صامتين أمام الظلم الذي يُمارَس على مسلمي روهينغا، وبذلنا جهوداً جبارة لرفع هذا الظلم عن طريق
القيام بمبادرات لدى البلدان المعنية والمنظمات الدولية. فضلاً عن أننا أعلننا القدس الشرقية عاصمة
دولة فلسطين في القمة الإسلامية الاستثنائية التي اجتمعت في إسطنبول في 13 كانون الأول/ديسمبر
2017 من أجل القدس. وفي الجلسة الخاصة والطارئة

للجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 كانون الأول/ ديسمبر جعلنا العالم كله يقول "لا" بأعلى صوت للخطأ التاريخي المتعلق بالقدس، بدعم بقية البلدان التي تملك الحس السليم والحكمة. أقدم الشكر مرة أخرى لجميع إخواننا ولاسيما رؤساء الدول الأعضاء الذين وقفوا دائماً إلى جانبنا في هذه المرحلة.

السادة الوفود المحترمين

ينبغي تفعيل الإمكانيات التجارية والاقتصادية للعالم الإسلامي. لهذا السبب نعتبر أهمية خاصة لأن يتم إضفاء الناحية الوظيفية على مشروع التجارة التفضيلية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (TPS-OIC). ومن أجل تطبيق مشروع التجارة التفضيلية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أدعو البلدان التي لم توقع بعد على المذكرات أن تقوم بإجراءات التوقيع والمصادقة، وأدعو البلدان التي صادقت إلى تقديم قوائم الامتيازات. إضافة إلى ذلك، لا بد من تبسيط الإجراءات الجمركية لتسهيل التجارة وتحقيق الانسجام بين التطبيقات المختلفة بين الجمارك. وإذا نشرع للقيام بذلك المسعى، يجب تحسين ممارسات إدارة الأخطار في جماركنا ونجعلها في المستوى المثالي. وفي هذا السياق، أرى أن انعقاد جلسة COMCEC لتبادل الآراء هذا العام تحت عنوان "تسهيل التجارة: تحسين إدارة الأخطار في جماركنا" يحمل مغزى هاماً جداً ووثيق الصلة بهذا الشأن. كما ينبغي علينا أن نتخذ الخطوات طويلة المدى من الآن لتعزيز البنية التحتية الاقتصادية، ونعطي مزيداً من الأهمية للتكنولوجيا ولاسيما ما يحقق القيمة المضافة. ينبغي أن نخطو الخطوات اللازمة من أجل تصنيع منتجات ذات قيمة مضافة في مجالات تتطلب التكنولوجيا المتقدمة مثل الطاقة والطاقة المتجددة والكومبيوتر والبرمجة والتعليم والمعلوماتية والصحة والأدوية والأجهزة الطبية.

والنظام التعليمي الذي يحتضن المستقبل بجودته العالية هو مفتاح الأمن والرفاه والتنمية الاقتصادية. والأمر الآخر الذي أراه هاماً هو الاستفادة مما حققناه من مكاسب اقتصادية في منطقتنا أولاً بشكل فعال. فكلما زادت الاستثمارات فيما بين البلدان الإسلامية وتعززت التجارة، تعزز الاقتصاد والتعاون.

ينبغي أن نقيم جيداً الفرص التجارية والاستثمارية في جغرافياتنا، ونعتبر بعضنا شركاء استراتيجيين أيضاً في المجال الاقتصادي.

تعلمون أن الأخصائيين من الدول الأعضاء يتناقشون المشاكل المشتركة ويطورون مقترحات من أجل سياسات تساهم في حل هذه المشاكل في اجتماعات مجموعة العمل التي تتم تحت استراتيجية COMCEC. وهذه المقترحات عندما يتم تطبيقها بواسطة تمويل مشروع COMCEC تحقق تقارب السياسات في القطاعات المختلفة فيما بين بلداننا.

وأخيراً أود القول إن المبادرات المختلفة التي تتم تحت مظلة الكومسيك، من قبيل بورصة الذهب وبورصة العقارات ومركز التحكيم؛ سوف تساهم إسهاماً كبيراً في فرص التعاون.

وإني لعلّ قناعة راسخة أن الخطوات اللازمة لتنفيذ هذه المبادرات سيتم اتخاذها دون أي تأخير.

وإذا أضع هذه الأفكار نصب عيني، أرجو النجاح للمشاورات التي ستبادلونها في الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون التجاري والاقتصادي التابعة لمنظمة

التعاون الإسلامي COMCEC

أستودعكم الله عز وجل الذي لا تضيع ودائعه.

المرفق
(3)

الأصل : بالإنجليزية

**الكلمة الافتتاحية لسعادة السيد يوسف جوشقون
نائب وزير التنمية بالجمهورية التركية
الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك
(أنقرة، 9 مايو/أيار 2018)**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الضيوف الكرام أعضاء لجنة المتابعة،
الضيوف الموقرون،
السيدات والسادة،

أود أن أعرب عن خالص سروري لوجودي هنا بينكم مجددًا، بمناسبة انعقاد الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك، وأرحب بكم جميعًا في أنقرة. تضطلع لجنة المتابعة دائمًا بمهمة حيوية فيما يتعلق باستعراض ومتابعة تنفيذ البرامج والمشروعات المدرجة على جدول أعمال الكومسيك، والتغلب على التحديات المتعلقة بتنفيذ قرارات الكومسيك، وإعداد جدول أعمال الكومسيك، وصياغة التوصيات المهمة في مجالات تعاوننا. وأتمنى لكم مقدما اجتماعًا مثمرًا في مداولاتكم الحيوية.

المشاركون الكرام،

إننا نمر بوقت عصيب في التاريخ، حيث باتت الحاجة إلى تنسيق العمل الاقتصادي والتجاري والمسؤولية المشتركة أكبر من ذي قبل. وتؤثر التطورات السياسية في منطقة منظمة التعاون الإسلامي تأثيرًا كبيرًا على استدامة اقتصاداتنا ومساعدتنا الإنمائية. ولعل المهمة الأكثر إلحاحًا اليوم تتمثل في تحقيق المزيد من التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بيننا، لكي نقف بقوة في مواجهة التطورات الاقتصادية والسياسية الضارة في العالم وكذلك في منطقة منظمة التعاون الإسلامي.

وفي هذا الصدد، ينبغي علينا تحقيق الأهداف الجديدة للتجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وقرارات الكومسيك، بما فيها بلوغ 25% من التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بحلول عام 2025، بالإضافة إلى تنسيق السياسات ومواءمتها في مساعيها نحو تحقيق التنمية. إنني على ثقة أننا نستطيع بالجهود المخلصة أن نحقق هذه الأهداف، بل ونتجاوزها.

المندوبون الموقرون،

إن أداءنا الحالي في مجال التصدير والاستيراد لا يرقى إلى المستويات المنشودة. فقد انخفض إجمالي صادرات منظمة التعاون الإسلامي في السنوات الأخيرة. ففي عام 2012، بلغ إجمالي صادرات منظمنا حوالي 2.2 ترليون دولار أمريكي، بيد أن هذا الرقم انخفض بشدة ليصل إلى 1.3 ترليون دولار أمريكي في عام 2016. ومن ناحية أخرى، وصل إجمالي واردات منظمة التعاون الإسلامي في عام 2012 إلى 1.8 ترليون دولار أمريكي، وقد انخفض هذا الرقم أيضًا انخفاضًا طفيفًا ليصل إلى 1.6 ترليون دولار أمريكي في عام 2016. لذلك، تراجعت التجارة بمنظمة التعاون الإسلامي بنسبة 25% من 4.0 ترليون دولار أمريكي في عام 2012 إلى 3.0 ترليون دولار أمريكي في عام 2016. كما سجلنا، نحن أسرة منظمة التعاون الإسلامي، عجزًا تجاريًا لأول مرة بعد سنوات متتابعة من الفائض التجارية.

وتشير هذه الإحصائيات إلى أن حصتنا في التجارة العالمية شهدت انخفاضاً خطيراً في الآونة الأخيرة. وكان هناك عدة عوامل وراء هذا الانخفاض. ومن بين العوامل الأساسية لهذا الانخفاض يأتي ضعف الطلب العالمي، ولاسيما تراجع أسعار النفط، وارتفاع قيمة الدولار الأمريكي، والتطورات السياسية في منطقة منظمة التعاون الإسلامي. وينبغي اعتبار هذا الانخفاض تطوراً مخيفاً بالنسبة لنا، كما أنه يذكرنا تحديداً بضرورة إجراء الإصلاحات الاقتصادية وتنويع اقتصاداتنا.

الزملاء الكرام،

وفقاً لتنبؤات منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يتعزز النمو الاقتصادي العالمي قليلاً ليصل إلى 3.1% في عام 2018، و3.9% في عام 2019.¹ وفي هذا الصدد، سيكون متوسط نمو الإنتاج العالمي السنوي حتى عام 2021 حوالي 3.0%. وبالنظر إلى النمو السلبي في السنوات الماضية، لا سيما في أوائل العقد الأول من الألفية الثانية، فإن هذا التعافي الطفيف يمثل تطوراً واعداً. ومع ذلك، من المتوقع أن يكون هذا الانتعاش المشجع مدعوماً بنمو قوي في عدد محدود من الأسواق المتقدمة والناشئة. لذلك، ينبغي علينا كدول إسلامية أن نعزز حضورنا في الأسواق العالمية بمنتجاتنا المعروفة على المستوى الدولي، وليس بموادنا الخام، إذا كنا نود أن نحقق مستقبلاً مشرقاً.

واليوم تؤدي التطورات التكنولوجية إلى تغيير أنماط الإنتاج في العالم باستمرار. ومع مفهوم اقتصاد المعرفة/المعلومات بوجه خاص، شهدت عمليات الإنتاج القائمة تحولاً من خلال الأنظمة الذكية. ونناقش هذه الأيام أكثر من ذي قبل العديد من القضايا مثل الذكاء الاصطناعي، والأتمتة، والثورة الصناعية الرابعة، لذلك، ينبغي علينا في مثل هذا العالم، ألا نهدر فرصة اللحاق بهذا التحول، وينبغي علينا بناء هياكل صناعية ذات قيمة مضافة أكبر من خلال تغيير مجتمعاتنا وبنيتنا التحتية الحالية.

المندوبون الموقرون،

إن تيسير التجارة له أثر كبير على أحجام التجارة، وذلك من خلال تخفيف عبء الإجراءات منخفضة الكفاءة، وتعزيز الشفافية، وتحسين المناخ للاستثمار، والنظر في سبل تنفيذ الحلول التكنولوجية. وينبغي علينا في هذا الصدد تبسيط إجراءاتنا الجمركية ومواءمتها لتقليل التكلفة التي يتحملها التجار وتوفير وقتهم وطاقتهم في سبيل تعزيز قدرتهم التنافسية.

ومن ناحية أخرى، تعد جودة البنية التحتية لوسائل النقل من العوامل المهمة التي توفر التكاليف والوقت والطاقة. فمما لا ريب فيه أن البنية التحتية المتطورة والتي تعمل على نحو جيد لا تقلل المسافة فحسب، بل أنها أيضاً تدمج الأسواق وتربطها بتكاليف منخفضة للغاية. غير أن إنشاء الممرات عبر الوطنية يتطلب بذل جهود مشتركة من جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك البلدان التي تمر من خلالها هذه الممرات. ولكي يكون لنا كلمة مسموعة في التجارة العالمية، ينبغي علينا أن نبذل قصارى جهودنا لإحياء خطوط التجارة المهمة في منطقتنا، بما فيها طريق الحرير الجديد، ومبادرة حزام واحد، وطريق واحد، وخط سكك حديد دكار-بورسودان، وذلك من خلال استكمال الحلقات المفقودة، أو تعزيز الحوكمة في نقاط المرور.

وإنني على يقين تام أن إعلان وزرائنا الذي اعتمدته الكومسيك في دورتها الثالثة والثلاثين، تحت رئاسة فخامة السيد رجب طيب أردوغان، رئيس الجمهورية التركية، بشأن "تحسين ممرات النقل عبر الوطنية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" سوف ينيّر دربنا نحو تعزيز كفاءة قطاع وممرات النقل في بلداننا.

¹ صندوق النقد الدولي، تحديث الرؤية المستقبلية للاقتصاد العالمي، يناير 2018، ومنظمة التجارة العالمية، الخبر الصحفي/293 الخاص بإحصائيات التجارة والرؤية المستقبلية.

الضيوف الموقرون،

ينبغي علينا أيضًا أن نطور بنيتنا التحتية الناعمة بما فيها كفاءة الحدود والجمارك، وسهولة الحركة في الممرات عبر الوطنية. كما ينبغي تسهيل الإجراءات والممرات الجمركية عند بناء ممرات النقل. وبالنظر إلى أهمية هذه القضية، خصصنا جلسة تبادل وجهات النظر بدورة الكومسيك الرابعة والثلاثين لموضوع "تسهيل التجارة: إدارة المخاطر الجمركية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". ولا شك أن تبادل خبراتنا ومساعدة البلدان الأعضاء الشقيقة الأخرى في هذه القضية الحيوية، سيعمق جهود التعاون ويعزز حوكمة مؤسساتنا الجمركية ويحسن عمل ممرات النقل.

الحضور الكرام،

إن الجهود المبذولة في إطار استراتيجية الكومسيك توفر لنا فرصًا جديدة للتعاون، لاسيما لتبادل الخبرات والاستفادة من تجارب الآخرين ومن الممارسات الجيدة. وفي إطار تنفيذ استراتيجية الكومسيك، اختتمت فرق العمل بنجاح 11 جولة من الاجتماعات في ستة مجالات للتعاون منذ عام 2013، كما تناولت حول القضايا والموضوعات المهمة في كل مجال من مجالات التعاون. وأعتقد أن التوصيات بالسياسات التي تمخضت عن هذه الاجتماعات سوف توفر الأساس لإجراءات ملموسة في مجال السياسة العامة في بلداننا الأعضاء.

وفيما يتعلق بآلية تمويل مشروعات الكومسيك، تم حتى الآن تنفيذ 46 مشروعًا بنجاح في الدول الأعضاء والمؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا العام، يجري تنفيذ 19 مشروعًا مع 36 دولة من الدول الأعضاء المستفيدة. وأود أن أسلط الضوء على أن كفاءة برامج ومشاريع الكومسيك، ونجاح مبادراتنا حول التعاون الاقتصادي والتجاري تعتمد على جهودكم ومساهماتكم المستدامة. وأود أن أعتزم هذه الفرصة لأدعو كافة الدول الأعضاء للاستفادة أكثر من آليات الكومسيك وفرق عملها، وآلية تمويل المشروعات.

الأصدقاء الأعزاء،

إن تفعيل مشروع الكومسيك الأساسي، وهو نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، ضروري جدًا ليس لتعزيز التجارة فيما بين دول منظمة التعاون الإسلامي فحسب، وإنما أيضًا لتحسين جودة عمل ممرات النقل في منطقة منظمة التعاون الإسلامي. ولقد وصلنا إلى العدد المطلوب للبلدان الأعضاء لتفعيل النظام بنهاية عام 2014. إلا أنه لم يتم بعد تحديث قوائم الامتيازات من كافة البلدان المشاركة. كما أن لدينا عددًا جيدًا يبلغ 17 من الدول الأعضاء التي صادقت على كافة اتفاقيات نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي، ولكنها لم تقدم قوائم الامتيازات بعد. وأود أن أعتزم هذه الفرصة لأناشد الدول الأعضاء المتبقية لتقديم قوائم الامتيازات المحدثة بسرعة. وأدعو أيضًا كافة الدول الأعضاء المعنية لإكمال عملية المصادقة على اتفاقيات نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي لكي يتم تشغيل النظام في أقرب وقت ممكن. وأقول بكل أسف إننا متأخرون في وضع نظامنا الموحد للأفضليات المتعدد الأطراف حيز التنفيذ. وينبغي علينا الإسراع بوتيرة هذه العملية، وعلاوةً على ذلك، ينبغي علينا أن نفكر في آليات وسبل جديدة لتعزيز التجارة فيما بيننا. ويجب أن نكون على دراية بالفرص التي نهدرها.

الزملاء الكرام،

هناك عامل مهم آخر يمكن أن يساهم في التجارة والتعاون، وهو إنشاء آليات تحكيم كفوءة تستطيع من خلالها الشركات تسوية نزاعاتها الممكنة. وفي هذا الصدد، اتخذنا قرارًا مهمًا في دورة الكومسيك السابقة، ونعمل في هذا الاتجاه. وفي الوقت نفسه، فإننا نعمل أيضًا على إنشاء منصة إلكترونية لتجارة الذهب والمقاصة، ومنصة إلكترونية للعقارات، باعتبارهما بنودًا فرعية للتعاون المالي فيما بيننا.

وحيث أن كل هذه الآليات يمكن أن تساهم بشكل كبير في جهودنا التعاونية، ينبغي علينا أن نعجل عملية إنشائها.

الزملاء الكرام،

إن التعاون والتعاقد والمتابعة الجيدة هي من العوامل الضرورية للتغلب على المشاكل والعثرات التي نواجهها باستمرار كدول إسلامية. وفي ختام كلمتي، أتمنى لكم كل النجاح في مساعيكم خلال الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة المتابعة. شكراً جزيلاً على إصغائكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المرفق
(4)

الأصل : بالإنجليزية

رسالة

معالي الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين
الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي
في الاجتماع الرابع والثلاثين
للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
(الكومسيك)
أنقرة 9 مايو 2018

معالي السيد لطفي إيلفان، وزير التنمية في تركيا
أصحاب المعالي الوزراء ورؤساء الوفود
حضرات المندوبين الموقرين
حضرات السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إنه لمن دواعي شرفي واعتزازي أن أخطب الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة المتابعة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك). واسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن أعمق مشاعر التقدير لصاحب الفخامة الرئيس رجب طيب أردوغان، وللحكومة التركية وللشعب التركي الشقيق على دعمهم المتواصل لمنظمة التعاون الإسلامي بوجه عام ولأنشطة الكومسيك بشكل خاص.

يأتي اجتماع لجنة المتابعة هذا بعد انعقاد مجلس وزراء الخارجية في دورته الخامسة والأربعين، في دكا بينغلاديش، يومي 5 و6 مايو 2018، حيث تبني المجلس قرارات اقتصادية مختلفة، كان من بينها، في جملة أمور أخرى، عقد عدد من الاجتماعات التشاورية حول المجالات الستة ذات الأولوية في تطوير البنية التحتية وسياسة التكامل الإقليمي في المنظمة؛ ووضع المعايير المناسبة لتطوير النشاط السياحي الإسلامي وتوسيعه بين الدول الأعضاء؛ ومواءمة تطبيق التدابير غير الجمركية بغية التوصل إلى تفاهم مشترك لنطاق هذه التدابير. وأمل أن تسهم قرارات اجتماع المتابعة هذا أيضاً في القيام في الوقت المناسب بتنفيذ القرارات الصادرة عن الدورة الخامسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

كذلك، عُقد في الآونة الأخيرة مؤتمران وزاريان للمنظمة، هما الدورة العاشرة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة في دكا بينغلاديش من 5 إلى 7 فبراير 2018، والدورة الرابعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل في جدة بالملكة العربية السعودية يومي 21 و22 فبراير 2018. وسيعطي اعتماد خارطة الطريق الخاصة باستراتيجية تنمية السياحة الإسلامية، والدراسة الخاصة بتحديد سمات مميزة للسياحة الملائمة للمسلمين في السوق العالمية خلال الدورة العاشرة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة، قوة دفع إضافية لمواصلة تطوير السياحة في إطار المنظمة. ويسعدني أن أحيطكم علماً بأن التنمية السياحية في إطار المنظمة سجلت في السنوات الأخيرة زيادة ملحوظة في عدد الوافدين الأجانب من 60.9 مليون إلى 67.7 مليون.

إضافة إلى ذلك، تم في دورة وزراء العمل المذكورة تبني الأطر القانونية الثلاثة المهمة لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن الاعتراف المتبادل بالمهارات، والاتفاق الثنائي بشأن تبادل العمالة الماهرة، واستراتيجية سوق العمل في منظمة التعاون الإسلامي. وسيتسنى بواسطة الأطر القانونية رفع مستوى عملنا المشترك في القطاعات ذات الأهمية الحاسمة لتوليد فرص العمل، والرعاية الاجتماعية للعمال، وخلق فرص عمل للشباب والنساء، وتحسين أداء نظم تطوير المهارات، والضمان الاجتماعي، وما إلى ذلك.

علاوة على ذلك، تواصلت الاجتماعات الوزارية القطاعية الأخرى، التي سعت إلى حشد الموارد وتنسيق الإجراءات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك لاستعراض طرائق تحقيق الأهداف المتفق عليها للمنظمة في العقد المقبل. ولم تدخر

مؤسسات المنظمة، من جانبها، جهداً في تنفيذ مختلف القرارات التي اتخذتها لجنة الكومسيك، في حين شاركت بنشاط في دورات اللجنة الوزارية للكومسيك واجتماعات لجنة المتابعة.

وفي هذا الصدد، يهدف اجتماع المؤتمر الإسلامي لوزراء النقل المقرر عقده في الخرطوم بالسودان خلال النصف الثاني من عام 2018، إلى معالجة التحديات اللوجستية التي تعرقل التجارة البينية بين الدول الأعضاء في المنظمة، ولاسيما بالنظر إلى حقيقة أن تحسين الربط فيما بين بلدان المنظمة بشبكات النقل يُعد من الأولويات الرئيسية لجدول أعمال التعاون الاقتصادي للمنظمة ودولها الأعضاء التي تشارك في تنفيذ عدد من مشاريع النقل في مختلف المناطق الفرعية دون الإقليمية.

كذلك، يهدف عقد الدورة الثامنة للمؤتمر الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، في تركيا في عام 2018، أيضاً إلى وضع برنامج عمل المنظمة للسلع الأساسية الزراعية الاستراتيجية، والذي سيحدد الأهداف الرئيسية ومجالات تركيز التعاون في إطار المنظمة. ولحسن الحظ، كشف البنك الإسلامي للتنمية خلال اجتماعه السنوي الثالث والأربعين، الذي عُقد في العاصمة التونسية، من 2 إلى 5 أبريل 2018، عن برنامج رائد لتطوير سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة في قطاع الأرز الفرعي في 10 من دول المنظمة.

إضافة إلى ذلك، وصلت مواءمة هياكل المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي مرحلة متقدمة، في ضوء الانتهاء من العدد المطلوب من التصديقات. وفي هذا الصدد، فإن من دواعي سرورنا أن نلاحظ أن النظام الأساسي هذه المنظمة قد دخل حيز التنفيذ يوم التاسع عشر من فبراير 2018. وتقوم الأمانة العامة بالتنسيق مع حكومة كازاخستان، الدولة المستضيفة للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، لاستضافة الاجتماع الثاني لمجلس إدارتها والدورة الثانية لجمعيةها العامة، وذلك على هامش حفل الافتتاح الوشيك لأمانة هذه المنظمة.

وفي مجال التجارة، يسرني أن أشير إلى أن التجارة البينية في إطار المنظمة تمثل نحو 20 في المئة من إجمالي تجارة دولها الأعضاء، وأن 32 دولة عضواً في المنظمة حققت الآن هدف التجارة البينية بين الدول الأعضاء والبالغ 20 في المئة، بينما يجري توجيه الجهود نحو البلدان ذات الأداء المنخفض في مجال التبادل التجاري في إطار المنظمة من خلال التشجيع في إطار المنظمة على الاستثمار في القطاعين العام والخاص وعلى بناء القدرات الصناعية. وفي هذا الصدد، سجلت موافقاتنا لتمويل التجارة والتصدير الائتماني حتى الآن مبلغ 11.8 مليار دولار أمريكي في عام 2017. وفي هذه المرحلة، أود أن أشيد بالكومسيك للتنفيذ الدؤوب لخطط عملها المختلفة في إطار إنجاز دورة المشاريع وآليات فريق العمل، ولاسيما فيما يتعلق بقضايا التجارة.

سيدي الرئيس،

حضرات المندوبين الموقرين،

قبل إنهاء كلمتي، أود أن أؤكد من جديد رغبتني الأكيدة في تعزيز المكاسب والإنجازات التي تحققت بالفعل في المجالات المذكورة أعلاه من خلال التعاون والتنسيق بشكل أوثق مع لجنة المتابعة للكومسيك. فنحن نسعى إلى ضمان التنفيذ الفعال وفي الوقت المناسب لمقررات الكومسيك وقراراتها.

أشركم على حسن الإصغاء، متمنياً لمداولات اجتماعكم هذا أن تتكلل بالنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المرفق
(5)

تقرير
الاجتماع الثاني والثلاثين
للجنة الدورة
(أنقرة، 8 مايو 2018)

1. انعقد الاجتماع الثاني والثلاثون للجنة الدورة التابعة للكمسيك في 8 مايو/ أيار 2018 في أنقرة على هامش الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة المتابعة للكمسيك.

2. ترأس الاجتماع السيد محمد متين إيكير، المدير العام لمكتب تنسيق الكمسيك. وإلى جانب الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومكتب تنسيق الكمسيك، حضرت المؤسسات التالية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي الاجتماع:

- مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية.
- المركز الإسلامي لتنمية التجارة
- مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
- المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة - مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
- مؤسسة التعاون الإسلامية لتأمين اعتمادات الاستثمارات واعتمادات الصادرات - مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
- الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة
- الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر
- معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية

3. وقد وافق الاجتماع على بنود جدول الأعمال التالية للتداول بشأنها:

- تنفيذ استراتيجية الكمسيك: مساهمات المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي في استراتيجية الكمسيك
- قائمة الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي تماشيًا مع استراتيجية الكمسيك وتوصيات الكمسيك الوزارية الخاصة بالسياسات
- استخدام تمويل مشروع كومسيك لتنفيذ توصيات الكمسيك الوزارية الخاصة بالسياسات
- مساهمات مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المحتملة في مجال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
- تنفيذ قسم التعاون الاقتصادي من برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025
- اقتراح مركز ذكاء الأعمال
- الإحصائيات الخاصة بالتجارة
- ما يستجد من أعمال

تنفيذ استراتيجية الكومسيك: مساهمات المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي في استراتيجية الكومسيك

4. بعد تسليط الضوء على أهمية مساهمات المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي في تحقيق استراتيجية الكومسيك وتوصيات الكومسيك الوزارية الخاصة بالسياسات، استعرضت اللجنة أنشطة المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة التي تمت والمخطط إتمامها وذلك تماشياً مع استراتيجية الكومسيك للفترة الممتدة من ديسمبر/كانون الأول 2017 إلى نوفمبر/تشرين الثاني 2018 المتعلقة بمجالات التعاون ولاسيما التجارة والنقل والاتصالات والسياحة والزراعة والتخفيف من حدة الفقر والتعاون المالي.

(ترد قائمة الأنشطة المنظمة والمزعم تنظيمها من قبل المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي والمتوافقة مع استراتيجية الكومسيك في الفترة الممتدة من ديسمبر/كانون الأول 2017 إلى نوفمبر/تشرين الثاني 2018 في المرفق 1)

5. وأبلغ مكتب تنسيق الكومسيك اللجنة بأنه من بين 180 نشاطاً للمؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي التي تم تنفيذها/ أو سيتم تنفيذها في فترة الاستعراض 42.2% من الأنشطة تمت في مجال التجارة، يليها 33.3% في مجال التخفيف من حدة الفقر، 7.2% في مجال التعاون المالي. أما فيما يتعلق بنوع الأنشطة، أحيطت اللجنة علماً بأن الأنشطة تركزت بشكل خاص في برامج التدريب والمساعدة الفنية (22.8%)، والبرامج والمشاريع المختلفة (21.7%)، واجتماعات مجموعة العمل والخبراء المختلفة (17.8%) وذلك خلال الفترة من ديسمبر 2017 حتى نوفمبر 2018).

6. وأكدت اللجنة على أنه ينبغي على المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي أن تولي العناية الواجبة بالتوصيات الوزارية الخاصة بالسياسات في التخطيط لأنشطتها وبرامجها الخاصة بالتعاون في المستقبل. وفضلاً عن ذلك، طلبت اللجنة من المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي أن تشير في قوائم أنشطتها إلى مدى ملاءمة تلك الأنشطة مع التوصيات الخاصة بالسياسات بهدف مواءمة أنشطة المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي على نحو أفضل مع استراتيجية الكومسيك والتوصيات الخاصة بالسياسات المعتمدة على المستوى الوزاري.

7. أعلم مكتب تنسيق الكومسيك اللجنة بالمواضيع القطاعية التي سيدعمها خلال الدعوة السادسة إلى تقديم مقترحات المشاريع وذلك في سبتمبر 2018، في إطار تمويل مشاريع الكومسيك. وفي هذا الصدد، شددت اللجنة على أهمية تقديم المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي لمقترحات المشاريع من خلال تمويل مشاريع الكومسيك من أجل تحقيق توصيات الكومسيك الوزارية الخاصة بالسياسات.

8. ورحبت اللجنة بتنفيذ اتفاقية المقر للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي وبدء تشغيل أمانتها العامة في مارس 2018.

9. واتفقت اللجنة على الحاجة إلى استخدام مراكز التدريب التابعة للبنوك المركزية في الدول الأعضاء (أي مركز تدريب البنك المركزي التركي) وإمكانات المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي لتعزيز قدرات الدول الإسلامية في مجال التمويل الإسلامي من خلال مختلف البرامج والوحدات التدريبية. وفي هذا الصدد، طلبت اللجنة من مركز أنقرة، وبالتعاون مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ومكتب تنسيق

الكومسيك، والبنوك المركزية في الدول الأعضاء من منظمة التعاون الإسلامي التي تمتلك مراكز تدريب دراسة هذا الأمر والتقدم بمقترحات لتقديمها إلى الاجتماع المقبل للجنة الدورة.

10. وإذ تذكر بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن الكومسيك، سلطت اللجنة الضوء على أهمية قيام البنك الإسلامي للتنمية بتخصيص التمويل اللازم لمشروع مركز أنقرة لبناء القدرات بغية الانتهاء بنجاح من برنامج القطن بمنظمة التعاون الإسلامي إلى جانب مشروع مركز أنقرة لبناء القدرات.

مساهمات مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المحتملة في مجال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

11. أبلغ مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية اللجنة بنتائج "الدراسة الاستقصائية المتعلقة بأولويات أهداف التنمية المستدامة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" التي تمّ تعميمها على البلدان الأعضاء تماشيًا مع القرارات ذات الصلة الصادرة عن دورتي الكومسيك الثالثة والثلاثين. لوحظ أنّ 33 دولة عضو أرسلت ردودها الكاملة أو الجزئية إلى مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية. أبلغ مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية المشاركين بأنّ أهداف التنمية المستدامة التالية هي على سلم أولويات الدول الأعضاء وهي الهدف 3: "ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار" والهدف 2: "القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة" والهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة وعنوانه "القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان" هي الغايات الثلاث التي تحظى بالأولوية لدى الدول الأعضاء.

12. أحيطت اللجنة علما من مكتب تنسيق الكومسيك بأنه عملا بالقرار ذي الصلة الصادر عن الدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك للفترة 2018-2019، سيتولى مكتب تنسيق الكومسيك بإعداد «قائمة بأنشطة المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة» وتقديمها إلى الدورة الرابعة والثلاثين للكومسيك. وطلبت اللجنة من مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي إيلاء الاهتمام اللازم باحتياجات الدول الأعضاء وأولوياتها المذكورة في الدراسة الاستقصائية الأنفة الذكر المتعلقة بالاتجاهات والصادرة عن مركز أنقرة عند التخطيط لأنشطتها المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

تنفيذ قسم التعاون الاقتصادي من برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025

برنامج العمل

13. وقد أبلغت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي اللجنة بآخر المستجدات بشأن تنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025. كما سلطت اللجنة الضوء على فعالية التعاون والتنسيق فيما بين المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي فيما يتعلق بتحقيق الأهداف المحددة في برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025. كما أحيطت اللجنة علماً بجهود المؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي في إطار الاجتماع التنسيقي السنوي للمؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي. وأشار أن الاجتماع التنسيقي الرابع سوف يُعقد في ديسمبر 2018 بمشاركة الأجهزة/ المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي.

اقتراح مركز الكومسيك لذكاء الأعمال

14. قدمت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (مجموعة البنك الإسلامي للتنمية) عرضاً عن "التقرير المرحلي ودراسة الجدوى المعنية بمركز الكومسيك لذكاء الأعمال." وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير الذي أعدته المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، وطلبت من المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي إرسال تعقيباتها وملاحظاتها على التقرير المذكور إلى المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في موعد غايته 30 يوليو 2018.

الإحصائيات المرتبطة بالتجارة

15. سلطت اللجنة الضوء على أهمية توفير الإحصائيات المتعلقة بالتجارة في مطبوعات المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الصدد، طلبت اللجنة من مكتب تنسيق الكومسيك، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة ومركز أنقرة استخدام أماكن عقد الاجتماعات الممكنة لاسيما لجنة الإحصاءات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي لدراسة وتفصيل المنهجية المستخدمة لحساب بيانات التجارة فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بهدف مواءمتها وإبلاغ اللجنة بذلك في اجتماعاتها المقبلة.

ما يستجد من أعمال

16. اختتم اجتماع اللجنة بتوجيه كلمة شكر إلى الحكومة التركية على استضافة هذا الاجتماع.

المرفق
(6)



جدول أعمال
الاجتماع الرابع والثلاثين
للجنة المتابعة التابعة للكومسيك
(أنقرة، 9-10 مايو / أيار 2018)

1. افتتاح الاجتماع واعتماد جدول الأعمال
2. تقرير بشأن إستراتيجية الكومسيك وتنفيذ هذه الإستراتيجية
3. تنفيذ منظمة التعاون الإسلامي-2025: برنامج العمل
4. التجارة البينية في ما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
5. تحسين دور القطاع الخاص في التعاون الاقتصادي
6. النهوض بوسائل النقل والاتصالات
7. تنمية قطاع سياحة مستدام وتنافسي
8. زيادة إنتاجية القطاع الزراعي واستدامة الأمن الغذائي
9. التخفيف من حدة الفقر
10. توطيد أواصر التعاون المالي
11. التحضيرات لجلسة تبادل وجهات النظر المقبلة حول "تسيير التجارة: رفع كفاءة نظم إدارة المخاطر الجمركية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي."
12. مشروع جدول أعمال الدورة الرابعة والثلاثين للكومسيك
13. أي قضايا أخرى
14. اعتماد التقرير

المرفق
(7)

الأصل : بالانجليزية

التوصيات بالسياسات الصادرة عن الاجتماع الحادي عشر مجموعة العمل الخاصة بالتجارة الذي سيتم تقديمه إلى جلسة تبادل الآراء للدورة الرابعة والثلاثين للكمسيك

وافقت الدورة الثالثة والثلاثون للكمسيك على "تسهيل التجارة: تحسين نظم إدارة المخاطر الجمركية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" كموضوع لتبادل وجهات النظر في الدورة الرابعة والثلاثين للكمسيك، وطلبت من مجموعة العمل الخاصة بالتجارة في الكمسيك (TWG) التوصل إلى توصيات سياسات محددة حول هذا الموضوع ورفع تقرير بذلك إلى الدورة الوزارية الرابعة والعشرين للكمسيك. إلى جانب القضايا المتعلقة بإدارة المخاطر الجمركية، نظرت مجموعة العمل أيضاً في التحديات وخيارات السياسات الممكنة المتعلقة بالجوانب المختلفة لتيسير التجارة. في هذا الإطار، تخرج مجموعة العمل بالتحديات والمشكلات التالية بالإضافة إلى خيارات السياسات لتسهيل التجارة وتحسين إدارة المخاطر الجمركية في الدول الأعضاء.

التحديات والمشاكل:

بالإضافة إلى التحديات المتعلقة بتكاليف التجارة المرتفعة؛ والحواز غير التعريفية والوعي المحدود لأصحاب المصلحة ذوي الصلة حول المكاسب الاقتصادية التي تنتج عن تيسير التجارة؛ سلطت مجموعة العمل الخاصة بالتجارة الضوء على التحديات والمشاكل التالية المحتملة في تيسير التجارة وإدارة المخاطر الجمركية (CRM) :

تبسيط ومواءمة إجراءات التجارة

- إجراءات ووثائق تجارية ثقيلة؛
- تحديات المواءمة في الإجراءات والوثائق التجارية ؛
- الحاجة إلى تبسيط الإجراءات للتجار المخولين ذوي الالتزام العالي؛
- متطلبات الاستيراد والتصدير المعقدة والقديمة؛
- حالة خاصة من الجمارك الفلسطينية - نظراً لعدم سيطرتها على إجراءات التخليص بسبب غياب الموانئ والحدود ، وإن جهودها لتبسيط إجراءات التخليص الجمركي وتيسير التجارة تواجه عوائق كبيرة من الجانب الإسرائيلي

إدارة المخاطر الجمركية

- تنسيق محدود بين أصحاب المصلحة المعنيين فيما يتعلق بإدارة المخاطر الجمركية (CRM)
- الحاجة إلى استراتيجية سليمة لإدارة المخاطر لتحسين أداء إدارة المخاطر الجمركية (CRM) وجهود التحديث؛
- بنية تحتية غير مناسبة لتكنولوجيا المعلومات المطلوبة لإدارة المخاطر الجمركية
- استخدام غير كفاي للضوابط القائمة على التدقيق وتقنيات تقييم المخاطر؛
- عدم وجود نظام متكامل لإدارة المخاطر الجمركية

الإطار القانوني والمؤسسي

- عدم وجود إطار استراتيجي يمكّن من تنسيق الجهود بين أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص من أجل إصلاح تيسير التجارة الوطنية ؛
- الحاجة إلى تنسيق وطني أفضل
- إطار قانوني غير ملائم
- عدم ملاءمة المعلومات والشفافية بشأن القوانين المتعلقة بالتجارة؛ واللوائح والإجراءات وعدم كفاية التوافر العام؛
- مستوى منخفض من التنسيق والاتصال بين وكالات الحدود ذات الصلة؛

البنية التحتية والتحديث

- عدم كفاية البنية التحتية للنقل (الطرق، المواقع، النقاط الحدودية، إلخ)
- بنية تحتية مادية محدودة (المباني، المعدات، إلخ) ؛
- عدم كفاية القدرة الإدارية للجمارك (القدرات الفنية والمالية والبشرية) ؛
- استخدام محدود لتكنولوجيا المعلومات والتشغيل الآلي وكذلك نظام تبادل البيانات بين العمليات؛

توحيد ومواءمة معايير وتوافق المنتج

- الحاجة لمواءمة معايير المنتجات مع المعايير الدولية؛
- الحاجة إلى تطوير "بنية تحتية للجودة" ² (على سبيل المثال، عدد غير كافٍ من المختبرات المعتمدة على المستوى الوطن

تجارة الترانزيت

- عدم كفاية أنظمة الترانزيت
- تعاون محدود بين وكالات الدول المشاركة في تجارة الترانزيت
- عدم كفاية معالجة السلع قبل الوصول، بغية تسهيل النقل

التعاون الدولي

- ساعات عمل غير متطابقة في مكاتب الجمارك في جميع البلدان؛
- الحاجة إلى آلية تبادل المعلومات التي تتيح التبادل الإلكتروني للبيانات بين الإدارات الجمركية لمنظمة التعاون الإسلامي وفيما بينها

توصيات السياسات

في ضوء التحديات والمشاكل المذكورة أعلاه، توصلت مجموعة العمل الخاصة بالتجارة (TWG) إلى مجموعة من توصيات السياسات:

1- تبسيط إجراءات التجارة والوثائق ذات الصلة

- إجراء تقييمات للاحتياجات من قبل السلطات الوطنية والمنظمات الدولية ذات الصلة لتبسيط الضوء على التحديات والعقبات في ضمان كفاءة الإجراءات الجمركية
- تعزيز اعتماد المعايير الدولية في الإجراءات الجمركية والمسائل ذات الصلة لتنسيق وتبسيط البيانات والوثائق والإجراءات المتعلقة بعمليات التجارة عبر الحدود والخدمات اللوجستية بما يتفق مع القواعد واللوائح الوطنية
- تبسيط قانون الجمارك واللوائح والإجراءات بما يتماشى مع المعايير الدولية لتسهيل التجارة.
- تعزيز البنية التحتية الداعمة لتكنولوجيا المعلومات من أجل تطبيق التشغيل الآلي في الجمارك وغيرها من إجراءات وكالة الحدود للواردات والصادرات وإجراءات النقل.
- تطوير أنظمة نافذة واحدة ³ قابلة للتشغيل المتبادل كأداة لتيسير التجارة لتبسيط وتسريع إجراءات الاستيراد والتصدير الترانزيت في الدول الأعضاء المهمة.

² البنية التحتية للجودة هي مجموع الإطار المؤسسي (سواء العام أو الخاص) الذي يتم وضعه لصياغة وإصدار وتنفيذ المعايير وأدلة الامتثال المرتبطة بها (أي المزيج ذي الصلة من الفحص والاختبار وإصدار الشهادات والمقاييس والاعتماد) من أجل تحسين ملاءمة المنتجات والعمليات والخدمات للأغراض المقصودة؛ وإزالة الحواجز أمام التجارة؛ وتسهيل التعاون التكنولوجي. ("لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (UNECE)، تصميم وتنفيذ تيسير التجارة في آسيا والمحيط الهادئ، 2013)

³ النافذة الواحدة هي منشأة تتيح للأطراف المشاركة في التجارة والنقل تقديم معلومات ووثائق موحدة بنقطة دخول واحدة للوفاء بجميع المتطلبات التنظيمية المتعلقة بالاستيراد والتصدير والمتعلقة بالعبور. ("التوصية رقم UNECE رقم 33)

تحسين إدارة المخاطر الجمركية

- تطوير / تحديث أنظمة إدارة المخاطر الجمركية (CRM) التي تستخدمها السلطات الجمركية لتحديد المناطق عالية المخاطر مع تسهيل التجارة الشرعية.
- إنشاء لجنة لإدارة المخاطر ووضع استراتيجية لإدارة المخاطر تتسم بالكفاءة والفعالية لتحسين أداء CRM وجهود التحديث؛
- تبادل المعلومات في الوقت الحقيقي مع الوكالات الوطنية والدولية؛
- الحفاظ على دعم كافي لتكنولوجيا المعلومات لتقديم الإلكترونيات لمعلومات تقييم المخاطر قبل الوصول/ ما قبل المغادرة السلع؛
- استخدام تقنيات وأدوات متقدمة لتقييم المخاطر؛ مثل استخدام النماذج الإحصائية المناسبة إلخ.
- استخدام نظام CRM متكامل بما في ذلك مستودع البيانات، وذكاء الأعمال، وتعيين البيانات؛
- تعزيز الضوابط القائمة على مراجعة الجمارك؛ بما في ذلك الأدوات اللاحقة
- تطوير نظام متكامل لإدارة المخاطر الجمركية
- تعزيز برنامج المشغلين الاقتصاديين المعتمدين لتسهيل حركة البضائع عبر الحدود التي يعالجها المشغلون ذوو المخاطر المنخفضة؛
- تنفيذ ضوابط مشتركة أو منسقة في المراكز الحدودية عند الاقتضاء، وذلك بالتشاور مع إدارات الجمارك الأخرى لتسهيل التجارة (مثل محطة واحدة)؛

2- الإطار القانوني والتنظيمي

- الدعوة إلى دعم سياسي قوي لأصحاب المصلحة للتنفيذ الفعال لتدابير تيسير التجارة
- وضع إطار للتخطيط الاستراتيجي وإعداد خطة استراتيجية وطنية لضمان التنسيق والتعاون بين أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص
- إنشاء هيئات وطنية لتيسير التجارة، حيث تعمل بشكل جيد لتعزيز التنسيق بين أصحاب المصلحة المعنيين من خلال نظم اتصالات فعالة
- تشجيع الآليات الوطنية لمراقبة تيسير التجارة من أجل قياس التقدم في تيسير التجارة مع مرور الوقت واتخاذ التدابير اللازمة وفقا لذلك.
- تشجيع الحكومات للاطلاع على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة لتوحيد الإجراءات الجمركية
- تعزيز النشر الفعال للقواعد واللوائح التجارية (مثل القوانين والمراسيم والتغييرات في اللوائح والتعريفات والرسوم والنفقات وساعات العمل والإعلانات) من خلال إنشاء بوابات تجارية ومواقع إلكترونية للسماح بتوزيع أكثر شفافية للواردات والصادرات ومتطلبات النقل وإصدار الحكم المسبق.

3- البنية التحتية المادية والتحديث

- دعم جهود تحديث الجمارك من خلال تحسين البنية التحتية ذات الصلة بالجمارك، بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكنولوجيا الفحص غير التدخلية لتعزيز فاعلية وكفاءة الجمارك.
- تعزيز الموارد البشرية من خلال التدريب وبناء القدرات المستمرة للموظفين الحاليين وتوظيف موظفين جدد لديهم مهارات رقمية.
- تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتحسين البنية التحتية للجمارك وكذلك تعزيز التحديث الجمركي

4- توحيد ومواءمة المعايير والتوافق

- تعزيز التوحيد والمواءمة بين معايير وإجراءات تقييم المطابقة مع المعايير الدولية.
- المشاركة بفعالية في أعمال هيئات المعايير الدولية بحيث يمكن تطبيق المعايير الناتجة على الظروف الخاصة بالبلدان الأعضاء، حسب الاقتضاء.
- تطوير / تعزيز "البنية التحتية للجودة" الوطنية من أجل تسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية.

5- اعتماد تدابير لتسهيل تجارة الترانزيت

- تحسين استخدام تقييم المخاطر لتسهيل تجارة الترانزيت
- النظر في اتفاقات الترانزيت مع البلدان المجاورة، حسب الاقتضاء
- تشجيع معالجة ما قبل الوصول السلع لتسهيل الترانزيت
- تعزيز التعاون بين وكالات الدول المشاركة في تجارة الترانزيت

6- التعاون الإقليمي/ الدولي

- تعزيز تبادل المعلومات بين الوكالات الحدودية للدول الأعضاء بهدف تسهيل التجارة
- تعزيز اتفاقات الاعتراف المتبادل من أجل مراقبة الحدود والمشغلين الاقتصاديين المخولين،
- تعزيز الترابط العابر للحدود وقابلية التشغيل البيني لأنظمة النافذة الواحدة الوطنية من أجل إنشاء أنظمة نافذة واحدة إقليمية.
- إجراء برامج تبادل الخبرات في مجال تيسير التجارة (تبادل الخبراء أو التدريبات وأفضل الممارسات وما إلى ذلك) بين البلدان الأعضاء وخاصة من قبل مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة.
- تحسين البنية التحتية لنقاط العبور الحدودية البرية مثل التحديث المتبادل والتشغيل الآلي للجمارك وربط النقل من خلال الجهود المشتركة للبلدان المجاورة المهمة.
- دعم الجهود الرامية إلى اكتساب حق الفلسطينيين في إنشاء مستودعات جمركية ومراكز تخليص خاصة بهم.

* * * * *

* * * * *

المرفق
(8)

الأصل : بالانجليزية**التوصيات بالسياسات الصادرة عن الاجتماع الحادي عشر
لفريق العمل المعني بالنقل والاتصالات للكومسيك**

عقد فريق العمل المعني بالنقل والاتصالات للكومسيك (TCWG) اجتماعه الحادي عشر بنجاح في 15 مارس/ آذار من عام 2018 في أنقرة، تركيا تحت عنوان "إدارة ممرات النقل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: التحديات، القضايا، ودروس السياسات". خلال الاجتماع، أجرى فريق العمل المعني بالنقل والاتصالات للكومسيك (TCWG) مداولات بشأن توصيات السياسات المتعلقة بإدارة ممرات النقل. تمت صياغة توصيات السياسات من خلال الأخذ بعين الاعتبار التقرير البحثي المعنون "إدارة ممرات النقل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: التحديات، القضايا، ودروس السياسات" وردود الدول الأعضاء على الأسئلة المتعلقة بالسياسات التي أرسلها مكتب تنسيق الكومسيك. وتوصيات السياسات هي كما يلي:

توصية السياسات 1: تطوير/ تحسين إطار قانوني ومؤسسي وتنظيمي تمكيني لضمان تنسيق وتعاون فعالين بين الدول المعنية ولتحقيق الأهداف التي تتطلب الإصلاح.

السند المنطقي:

إن الإطار القانوني والمؤسسي القوي، الذي يحدد الأهداف والخطط المشتركة، يشكل متطلباً أساسياً للتنسيق الفعال بين البلدان وتنفيذ أهداف تطوير الممر. وإن وجود أهداف طموحة دون توفر إطار قانوني ومؤسسي سليم يجعل من الصعب تحقيق الأهداف التي تتطلب الإصلاح. ويتم تحديد الإطار القانوني على أنه طريقة لخلق حوافز ملزمة أو غير ملزمة للوصول إلى الأهداف المشتركة المحددة. وبمجرد التوصل إلى توافق في الآراء بين مختلف أصحاب المصالح حول أهداف وإدارة الممر، تبدأ عملية إنشاء أساس قانوني. يغطي الإطار القانوني عادة المنظور الاستراتيجي العام للممر على مستويات مختلفة، وترتيبات مؤسسية مختلفة، ومبادئ عمل وقضايا تمويل. ويمكن أن يشمل أيضاً عقوبات في حالة عدم الامتثال أو نظم تحديد الأولويات، أو أهداف تتعلق بالاستدامة. ويتم التعبير عن التزام واستعداد الأعضاء للوصول إلى هدف مشترك، من خلال إطار قانوني ومؤسسي. وبالتالي، فإن الإصلاحات والاستثمارات الوطنية تكون أكثر فعالية عندما ينظر إليها من منظور إقليمي، ومنسقة بشكل مثالي مع البلدان المجاورة.

توصية السياسات 2: إنشاء وحدة تنسيق / أمانة ممر مخصصة لتسهيل إدارة الممرات من خلال ضمان التواصل والتنسيق الدائم بين البلدان المعنية.

السند المنطقي:

إن وجود أمانة مخصصة هو أمر حاسم في إدارة الممرات الفعالة. تتمثل مهمة الأمانة في الحفاظ على الحوار بين جميع البلدان المعنية وأصحاب المصالح. وفي هذا الصدد، لدى أمانة الممر وظيفة محفزة لتحسين إدارة الممرات من خلال إعداد الاجتماعات، وضمان التواصل والتنسيق فيما بين البلدان، وتحويل الأهداف إلى أفعال، وكذلك جمع الأموال من أجل تطوير الممر. وعلاوة على ذلك، فإن وجود أمانة مخصصة هو أمر له أهمية بالغة لصياغة استراتيجيات طويلة الأجل، وتحليل الاتجاهات والممارسات الحالية، وجمع البيانات والإحصاءات وكذلك تحديد مؤشرات الأداء ورصد تنفيذها.

توصية السياسات 3: تعزيز تطوير إدارة ممر النقل بطريقة شاملة، والجمع بين التدابير الصارمة مثل البنية التحتية والتدابير الناعمة مثل الدعم السياسي، والتشاور مع أصحاب المصلحة وبناء القدرات.

السند المنطقي:

تعد الإدارة الفعالة للممرات عاملاً رئيسياً في اتجاه نجاح تطوير ممرات النقل عبر الوطنية. إن إدارة الممرات هي عملية معقدة تنطوي على جوانب مختلفة مثل المسائل القانونية والمؤسسية، فضلاً عن أصحاب المصالح المتعددين، وغالباً من بلدان مختلفة. وعلاوة على ذلك، تتطلب الإدارة اتخاذ تدابير صارمة وناعمة بحيث تكون

متربطة ومتشابكة ويجب تطويرها بطريقة منسقة. وهذه التدابير هي؛ البنية التحتية، والإطار القانوني والمؤسسي، وأهداف الممر والدعم السياسي، ومراقبة أداء الممر ونشره، وتعزيز الممرات، والتشاور مع أصحاب المصالح، وبناء القدرات. إن تطوير ممرات النقل يخدم الأهداف المتعددة بما في ذلك تيسير التجارة من خلال توفير الوصول إلى الأسواق، والتكامل الإقليمي وتحسين آفاق النمو وتعزيز التعاون والتآزر بين البلدان ووكالات القطاعين العام والخاص ذات الصلة.

توصية السياسات 4: السعي للحصول على دعم من المنظمات الدولية ذات الصلة في المضي قدماً في إدارة الممر ، وخاصة في المرحلة الأولى من تطوير الممر.

السند المنطقي:

تعتمد إدارة الممر على مجموعة من العوامل، مثل نضج الممر، والإرادة والدعم السياسيين، والاستقرار الإقليمي، ووجود منظمة دولية لتسهيل إدارة الممرات، وتوافر التمويل. وفي هذا الصدد ، تلعب المنظمات الدولية دوراً حاسماً، ليس فقط في إنشاء ممر، وإنما أيضاً في تحسين إدارة الممرات. وتعتبر المعرفة، والتراكم، والموارد، ودور المنظمات الدولية كوسيط مستقل، قيماً لبناء توافق في الآراء بين البلدان ذات الصلة، مع توفير البنية، فضلاً عن بعض التمويل الأولي في بداية العملية. بالنسبة لممر أبيدجان لاجوس (ALC)، لعب البنك الدولي دوراً رئيسياً في بداية العملية. وأما بالنسبة إلى لكل من مرصد النقل لجنوب شرق أوروبا (SEETO) لاسيما ممر النقل أوروبا-القوقاز-آسيا (TRACECA) ، لعب الاتحاد الأوروبي دوراً بارزاً في الجمع بين الدول الأعضاء والتفاوض حول الإطار القانوني، وتنظيم الدراسات، واستضافة الدورات التدريبية وغيرها. وبالنسبة للممر المركزي الأوروبي الآسيوي، تلعب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة (UNESCAP) دوراً مماثلاً عن طريق نشر وثائق إستراتيجية ودراسات أداء لتبرير إنشاء مؤسسة إدارية على مستوى ممر. وإن الجهود الأولية للمنظمات الدولية مفيدة في إقناع الدول الأعضاء بمزايا تطوير الممرات المشتركة.

أدوات لتحقيق المشورات في مجال السياسات:

- فريق العمل المعني بالنقل والاتصالات للكموسيك: يمكن لمجموعة العمل في اجتماعاته اللاحقة، أن يشرح مجالات السياسة العامة المذكورة أعلاه بطريقة أكثر تفصيلاً.
- تمويل مشروع الكموسيك: في إطار تمويل مشروع الكموسيك، يدعو مكتب تنسيق الكموسيك إلى مشروعات كل عام. ومع تمويل مشروع الكموسيك، يمكن للدول الأعضاء المشاركة في مجموعات العمل تقديم مشاريع تعاون متعددة المجالات ليتم تمويلها من خلال المنح المقدمة من مكتب تنسيق الكموسيك. وبالنسبة لمجالات السياسات المذكورة أعلاه، يمكن للدول الأعضاء الاستفادة من تمويل مشروع الكموسيك ويمكن لمكتب تنسيق الكموسيك تمويل المشاريع الناجحة في هذا الصدد. وقد تشمل هذه المشاريع تنظيم ندوات، وبرامج تدريب، وزيارات دراسية، وتبادل الخبراء، وورش عمل، وإعداد دراسات تحليلية، وتقييم الاحتياجات، كما يمكن أن تتضمن مواد / وثائق تدريب.

المرفق
(9)

التوصيات بالسياسات الصادرة عن الاجتماع الحادي عشر لفريق عمل الكومسيك المعني بالسياحة

عقد الفريق العامل بالسياحة للكومسيك (TWG) اجتماعه الحادي عشر بنجاح في 15 فبراير/ شباط ، 2018 في أنقرة، تركيا تحت عنوان " تطوير الجهات والاستراتيجيات المؤسسية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (OIC)". وخلال الاجتماع، طرح الفريق العامل بالسياحة للكومسيك (TWG) مداولات حول تطوير الجهات والاستراتيجيات المؤسسية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في قطاع السياحة. وبناءً على ذلك، توصل المشاركون إلى بعض التوصيات المتعلقة بالسياسات.

المشورة 1 في مجال السياسات: التشجيع على إنشاء/ تعزيز منظمات إدارة الجهات العامة والخاصة المحلية والإقليمية (DMOs) مع تحديد المسؤوليات المتعلقة بتخطيط الوجهة وتطويرها وتسويقها وإدارتها.

السند المنطقي:

تحتاج الجهات إلى نهج شامل في التخطيط والتطوير والتسويق والإدارة التي من شأنها أن تقوم بتنسيق وقيادة مختلف أصحاب المصالح وكذلك دمج جهودهم بفعالية. إن وجود هيئة إدارية (ك DMO) لتطوير وقيادة وتنفيذ الاستراتيجيات الوجهة على نطاق واسع له أهمية خاصة لنجاح الوجهة.

تتميز الجهات بخصائص مختلفة ويجب تحديد تطويرها وتسويقها وإدارتها حسب الاحتياجات المحلية. وإلى جانب وجود هيئة إدارية مركزية (مثل منظمة السياحة الوطنية)؛ فإن تطوير هياكل إدارة السياحة الإقليمية والمحلية وتسييرها وتمكينها (مثل هياكل DMO) يؤدي إلى استخدام أكثر فعالية وكفاءة للموارد المحدودة. وهذا من شأنه أيضًا تحسين مشاركة أصحاب المصالح ومشاركتهم، واستيعاب التكاليف الخارجية، وخلق أوجه تضافر بين مختلف الجهات الفاعلة.

إن التنسيق والتواصل الفعال بين مختلف أصحاب المصالح أمراً هو في غاية الأهمية لنجاح الوجهة. يمكن للهيكल القانوني العام والخاص في DMO تسهيل مشاركة جميع أصحاب المصالح وتجميع المعارف والخبرات والتعاون والتنسيق بالإضافة إلى التواصل بين مختلف أصحاب المصالح. في هذا الصدد ، قد لا يكون لمنظمات إدارة الجهات (DMO) العامة المحضة التي تديرها الحكومات المركزية الكفاءة والتمويل والخبرات والتركيز على النتائج، في حين أن منظمات DMO الخاصة المحضة قد تركز على المكاسب قصيرة الأجل بينما تتجاهل التنمية المستدامة واحتياجات السكان المحليين والتكاليف البيئية المرتبطة بالأنشطة السياحية. وبالتالي فإن الجمع بين نهجين قد يخلق كفاءة ضرورية مع ضمان الاستدامة والشفافية. وفي هذا الإطار، يمكن لمنظمات DMOs ان يتم إدارتها من قبل القطاع الخاص ومراجعتها من قبل السلطات العامة من خلال شراكة القطاعين العام والخاص.

المشورة 2 في مجال السياسات: تخطيط العرض والطلب وكذلك تحديد ومراقبة مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) لضمان تنمية السياحة المستدامة في الوجهة.

السند المنطقي:

تقليدياً، تركز منظمات DMO بشكل أساسي على ترويج الوجهات. إلا أنه في الوجهات المتقدمة، توسع دورها ليشمل تطوير المنتجات والتنسيق ما بين أصحاب المصالح، فضلاً عن المراقبة والتقييم وضمان الاستدامة. إن إشراك أصحاب المصالح، الذي يتم تنظيمه من قبل منظمات DMO المحلية والإقليمية، يتطلب التنسيق الفعال لمختلف أصحاب المصالح بما في ذلك شركات السياحة المحلية والهيئات الحكومية والجمعيات المهنية والجامعات والمجتمع المحلي والسياح. وبما أن اهتمامات أصحاب المصالح تختلف، فمن المهم أن تقوم منظمات إدارة الوجهات (DMO) بموازنة احتياجات مختلف أصحاب المصالح. يجب على منظمات إدارة الوجهات (DMO) أن تنشئ منصات مثل اجتماعات أصحاب المصالح والندوات، وبوابة رقمية وما إلى ذلك، مما يمكن من تسهيل مشاركة مختلف أصحاب المصالح. يجب أيضاً على منظمات إدارة الوجهات (DMO) تخصيص ما يكفي من الموظفين لإدارة العلاقات مع أصحاب المصالح، وتخطيط وتمثيل الوجهة بشكل شامل.

إن البلدان التي تسعى إلى جذب المزيد من السياح غالباً ما تتجاهل المخاطر التي تفرضها على الموارد الطبيعية والثقافية، فضلاً عن تأثيرها السلبي على نوعية حياة السكان المحليين. ومن أجل الحفاظ على البيئة الطبيعية والمنافع الاقتصادية ولتوزيعها بشكل عادل، يجب وضع خطط حول السياحة كما يجب تطويرها وإدارتها خطوة بخطوة، بدءاً من المحلي إلى الإقليمي، ثم إلى الوطني وحتى وصولاً إلى المستوى الدولي. ويجب تحديد المسؤوليات على كل مستوى بشكل واضح وتنفيذها. إن أغلبية البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لديها هيكل وطنية للإدارة العامة، وبينما هناك عدد قليل جداً منها لديها منظمات DMOS على المستوى الإقليمي. وإن تخطيط مسألة العرض والطلب وإجراء تحليل التأثير على المستوى المحلي سيساعد على تجنب الإفراط في استخدام الموارد المشتركة ومنع الاستخدام غير الكافي خلال فترات الركود. لذلك يجب على منظمات إدارة الوجهات (DMO) في مرحلة التطوير، إعداد خطط رئيسية تحدد رؤيتها للحالة المستقبلية المرغوبة مع الحفاظ على الموارد. من جهة أخرى، ينصح بقيام منظمات إدارة الوجهات (DMO) الناضجة بتنويع منتجاتها وإدارة العرض والطلب بأفضل الأسعار من أجل تجنب الاكتظاظ وانخفاض الإنفاق السياحي الواحد. كما ينبغي تطوير مؤشرات الأداء الرئيسية (مثل متوسط الإنفاق، ومستويات الإشغال، ومتوسط مدة الإقامة، ومقدار التسربات، ومستوى التدهور البيئي، ومدى المشاركة المجتمعية).

المشورة 3 في مجال السياسات: تشجيع التمويل الذاتي لمنظمات إدارة الوجهات (DMOs) وتحسين الكفاءة وكذلك الشفافية في استخدام وإدارة الموارد.

السند المنطقي:

يمثل تمويل أنشطة منظمات إدارة الوجهات (DMO) تحدياً كبيراً للبلدان. وإن العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تستخدم الموارد العامة لتمويل منظمات إدارة الوجهات (DMO) المحلية. من ناحية أخرى، يمكن استخدام موارد أخرى لهذا الغرض. عندما يتم تشجيع DMOS لإنشاء مصادر تمويلهم الخاص (على سبيل المثال رسوم العضوية، والعمولات، والمساهمات التسويقية، والرعاية، ومبيعات التذاكر، ومنح المشاريع، والإيرادات من مناطق الجذب ومراكز المؤتمرات)، يقل الطلب على الأموال العامة. وفي هذا الإطار، بينما تكون هناك إمكانية لاستخدام أموال الاحتضان الحكومية خلال مراحل إنشائها، ينبغي أن يكون لدى منظمات DMO القدرة على تمويل بعض أنشطتها.

كما ينبغي ربط التمويل العام بالتمويل الخاص ومؤشرات الأداء الرئيسية KPIs (مثل إيرادات الضرائب على السياحة). وبما أن منظمات إدارة الوجهات (DMO) ليست منظمات ربحية، يجب أن تهدف إلى تسهيل زيادة المبيعات وتحسين الاستدامة في المنطقة بدلاً من التركيز على تحسين الإيرادات الخاصة بها. لذلك، يجب ضمان الاستخدام الشفاف والعادل للأموال التي يتم جمعها.

المشورة 4 في مجال السياسات: تعزيز الوجهات من خلال تشكيل التحالفات القطرية في ما بين دول منظمة التعاون الإسلامي والتحالفات مع أصحاب المصالح الخارجيين.

السند المنطقي:

يمكن للوجهات التكميلية عبر الحدود لدول منظمات التعاون الإسلامي (مثل المتنزهات الوطنية والطرق الثقافية) تجميع الموارد والجهود للترويج للمنطقة ككل، حتى يمكن إنشاء مظلة DMO التي يمكن أن تركز على موضوع سفر مشترك محدد مثل تسلق الجبال أو رحلات السفاري الصحراوية. وفي هذا الصدد، يمكن للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (OIC) التعاون للترويج لوجهات بعضها البعض، مما سيسمح لها بالترويج لوجهتها، بنفقات محدودة، للسياح الذين يزورون وجهات أخرى مكمل لمنظمة التعاون الإسلامي.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تشكل DMOS تحالفات استراتيجية مع أصحاب المصالح الخارجيين (مثل شركات الطيران الوطنية، والاتحادات الرياضية، ومنافذ البيع بالتجزئة (كما في حالة مهرجانات التسوق)) في ما يخص المشاريع المشتركة التي سيستفيد منها كلا الجانبين. ولتوضيح ذلك، شكلت دائرة السياحة والتسويق التجاري في إمارة دبي تحالفاً استراتيجياً مع طيران الإمارات للترويج للوجهة. وقد نفذوا حملات إعلانية مشتركة مثل "مرحباً دبي" وجولات تعريف مشتركة لأصحاب النفوذ والصحفيين. كما قدموا عروضاً ترويجية خاصة تهدف إلى اجتذاب السياح إلى إمارة دبي، بما في ذلك تذاكر خاصة للسفر جواً من وجهات معينة، بالإضافة إلى منتجات مجانية مثل التأشيرات وتذاكر المنتزه وما إلى ذلك. كما طوروا بشكل مشترك "My Emirates Pass" التي تقدم خصومات للسياح في مختلف الأنشطة وأماكن الجذب السياحي.

أدوات لتحقيق المشورات في مجال السياسات:

- **الفريق العامل بالسياحة للكمسيك:** يمكن لمجموعة العمل في اجتماعاته اللاحقة، أن يشرح مجالات السياسة العامة المذكورة أعلاه بطريقة أكثر تفصيلاً.

- **تمويل مشروع الكمسيك:** في إطار تمويل مشروع الكمسيك، يدعو مكتب تنسيق الكمسيك إلى مشروعات كل عام. ومع تمويل مشروع الكمسيك، يمكن للدول الأعضاء المشاركة في مجموعات العمل تقديم مشاريع تعاون متعددة المجالات ليتم تمويلها من خلال المنح المقدمة من مكتب تنسيق الكمسيك. وبالنسبة لمجالات السياسات المذكورة أعلاه، يمكن للدول الأعضاء الاستفادة من تمويل مشروع الكمسيك ويمكن لمكتب تنسيق الكمسيك تمويل المشاريع الناجحة في هذا الصدد. وقد تشمل هذه المشاريع تنظيم ندوات، وبرامج تدريب، وزيارات دراسية، وتبادل الخبراء، وحلقات عمل، وإعداد دراسات تحليلية، وتقييم الاحتياجات، كما يمكن أن تتضمن مواد / وثائق تدريب.

- **المنتدى السياحي للقطاع الخاص في الكمسيك/ منظمة التعاون الإسلامي:** ، يمكن للمنتدى السياحي للقطاع الخاص في الكمسيك/ منظمة التعاون الإسلامي في اجتماعاته المستقبلية أن يشرح مجالات السياسات المذكورة أعلاه والمجالات الفرعية من منظور القطاع الخاص.

المرفق
(10)

التوصيات بالسياسات الصادرة عن الاجتماع الحادي عشر لفريق عمل الكومسيك المعني بالزراعة

عقدت مجموعة العمل الزراعي التابعة للكومسيك (AWG) اجتماعها الحادي عشر بنجاح في 22 شباط/ فبراير ، 2018 في أنقرة ، تركيا تحت عنوان "تحسين أداء السوق الزراعية: تطوير نظم معلومات السوق الزراعية". خلال الاجتماع ، طرحت مجموعة العمل الزراعي مداولات بشأن تحسين نظم معلومات السوق الزراعية. وبناءً عليه، توصل المشاركون إلى توصيات السياسات التالية.

المشورة 1 في مجال السياسات: تصميم نظم معلومات السوق (MIS) من خلال تقييم ومراجعة أصحاب المصلحة المعنيين بدعم متواصل للميزانية وإطار فعال للرصد والتقييم.

السند المنطقي:

إن نظم معلومات السوق (MIS) الذي يعمل بشكل جيد، يتطلب تصميمًا دقيقاً يوفق بين المعلومات المقدمة مع الاحتياجات المحددة لأصحاب المصلحة المعنيين، لا سيما المزارعين والتجار والوسطاء الماليين وغيرهم من الجهات الفاعلة الخاصة في سلاسل القيمة الزراعية من خلال التقييمات والمراجعات التي تتم بشكل منتظم. وبسبب خصائص "المصلحة العام" لمعلومات السوق، يمكن تحقيق استمرارية تنفيذ MIS من خلال دعم ميزانية الحكومات. وعلاوة على ذلك، فإن تحقيق إطار للرصد والتقييم بشكل الراسخ من البداية يشكل أهمية قصوى بالنسبة لكفاءة واستدامته MIS بما يضمن حصول الجمهور المعني على الفوائد المرجوة.

المشورة 2 في مجال السياسات: بناء قدرات كافية لرصد المخزون وتحليل الاتجاهات والتنبؤ، بالإضافة إلى الموضوعات الأخرى ذات الصلة بخلاف توفير معلومات عن الأسعار لتحسين أداء نظم معلومات السوق (MIS)

السند المنطقي:

إستناداً إلى الأدلة التي تم العثور عليها فيما يتعلق بتوقعات اللاعبين في السوق، من الواضح أن محتوى نظم معلومات السوق (MIS) يجب أن يتخطى مسألة معلومات الأسعار، ويتضمن تحليل اتجاه التقارير مما يمكن من الإشارة إلى ظروف العرض والطلب ويسمح للاعبين في السوق باتخاذ مواقف بشأن مستويات الأسعار الحالية والمستقبلية. ولتحقيق ذلك، هناك حاجة إلى القيام بالاستثمارات اللازمة في بناء قدرات التنبؤ بالنواتج، التي أصبحت ذات جدوى أكبر مع التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT).

المشورة 3 في مجال السياسات: ربط نظم معلومات السوق (MIS) بالمؤسسات الداعمة للسوق الأخرى و / أو أدوات إدارة المخاطر الأخرى لزيادة المنافع المتبادلة.

السند المنطقي:

إن الربط بين تطوير نظم معلومات السوق (MIS) وبين المؤسسات الأخرى الداعمة للسوق مثل الوزارات التنفيذية واتحادات المنتجين وتعاونيات المزارعين والتجار ومجالس التسويق والمؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة وغيرها من المؤسسات بشأن سلسلة التوريد و / أو أدوات إدارة المخاطر الأخرى مثل نظم استلام المستودعات، وتبادل السلع الزراعية وكذلك برامج التأمين الزراعي، كل ذلك يمكن أن يؤدي إلى تحقيق المنافع المتبادلة. من ناحية ، فإن مثل هذه الابتكارات، ستضمن بأن اكتشاف الأسعار سيكون أكثر شفافية، وبالتالي يستحق التوصل إليها. ومن ناحية أخرى، تعد نظم معلومات السوق (MIS) الفعالة والموثوق بها شرطاً أساسياً هاماً لتطوير مؤسسات السوق هذه بنجاح.

المشورة 4 في مجال السياسات: تشكيل الآليات/ المنصات اللازمة لتحسين التنسيق في ما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين وضمان المراجعة الفعالة لجودة المعلومات المقدمة.

السند المنطقي:

يمكن مقارنة احتياجات أصحاب المصلحة المعنيين على امتداد سلاسل القيمة الزراعية من خلال إنشاء الآليات/ المنصات اللازمة مثل مجموعات العمل المحددة التي تضم ممثلين للحكومة ومقدمي الخدمات وأصحاب المصلحة الرئيسيين والمانحين. وإن هذه الآليات تسهل تنسيق وترشيد عملية جمع المعلومات ونشرها، وبالتالي تساهم في تحقيق الفعالية. علاوة على ذلك، فإن جودة المعلومات المقدمة وملاءمتها مع المستخدمين المعنيين يمكن أيضاً مراجعتها بشكل منتظم من خلال هذه الآليات/ المنصات.

الأدوات لتحقيق المشورات في مجال السياسات:

مجموعة العمل الزراعي التابعة للكموسيك (AWG): يمكن لمجموعة العمل في اجتماعاته اللاحقة، أن يشرح مجالات السياسة العامة المذكورة أعلاه بطريقة أكثر تفصيلاً.

تمويل مشروع الكموسيك: في إطار تمويل مشروع الكموسيك، يدعو مكتب تنسيق الكموسيك إلى مشروعات كل عام. ومع تمويل مشروع الكموسيك، يمكن للدول الأعضاء المشاركة في مجموعات العمل تقديم مشاريع تعاون متعددة المجالات ليتم تمويلها من خلال المنح المقدمة من مكتب تنسيق الكموسيك. وبالنسبة لمجالات السياسات المذكورة أعلاه، يمكن للدول الأعضاء الاستفادة من تمويل مشروع الكموسيك ويمكن لمكتب تنسيق الكموسيك تمويل المشاريع الناجحة في هذا الصدد. وقد تشمل هذه المشاريع تنظيم ندوات، وبرامج تدريب، وزيارات دراسية، وتبادل الخبراء، وحلقات عمل، وإعداد دراسات تحليلية، وتقييم الاحتياجات، كما يمكن أن تتضمن مواد / وثائق تدريب، وما إلى ذلك.

المرفق
(11)

الأصل : بالانجليزية

التوصيات بالسياسات الصادرة عن الاجتماع الحادي عشر لفريق عمل الكومسيك المعني بالتخفيف من حدة الفقر

عقد فريق عمل الكومسيك المعني بتخفيف حدة الفقر اجتماعه الحادي عشر بنجاح في 5 أبريل 2018 في أنقرة، تركيا تحت عنوان : "تحسين جودة التعليم في الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاسلامي". وأجرى فريق العمل المعني بتخفيف حدة الفقر مداولات حول جهود تحسين جودة التعليم . وبناء عليه ، توصل فريق العمل الى التوصيات بالسياسات التالية :

التوصية 1: زيادة عدد المعلمين ونوعيتهم، خصوصاً في المدارس التي تخدم الفقراء والمحرومين، من خلال تحسين معدلات الأجور، والمداخلات التربوية، وحوافز الأداء، والتدريب، وإصلاح المناهج الدراسية.

الأساس المنطقي:

المعلمون هم أهم المؤثرات في النتائج التعليمية. ومع ذلك، فهم يعانون من النقص في العدد في كثير من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وينبغي تكثيف الجهود لجعل التدريس خياراً مفضلاً للعمل. حيث أن مستويات الدخل ضرورية لجذب أفضل المرشحين إلى مهنة التدريس. وبفسر هذا جزئياً توجه طلاب التعليم العالي في كثير من الدول ذات الأداء العالي مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية؛ إلى مهنة التدريس. والمشهود في عدد كبير من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تدني معدلات أجور المعلمين. لذلك ينبغي - كما هو مشار إليه في الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة - أن تكون زيادة عدد المعلمين المؤهلين أولوية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

من ناحية أخرى، تشير الدلائل إلى أن مستوى الكفاءات والمعرفة بين المعلمين لا يزال منخفضاً في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، لا سيما في المدارس التي تخدم أكثر الفئات تهميشاً وفقراً. حيث يفتقر المعلمون إلى القدرة على نقل معرفتهم إلى الطلاب بفعالية كافية. وتتضمن الخيارات المتاحة لتحسين جودة المعلم، التعيين المرتكز على العقود أو تقديم حوافز الأداء. إن المداخلات التربوية التي تواكب التدريس في المستويات المختلفة فعالة أيضاً في تحسين أداء الطلاب. وينبغي كذلك أن تركز إصلاحات المناهج وتدريب المعلمين على فهم الطالب، وتشجيع التحليل، بدلاً من حوافز التحفيظ.

التوصية 2: زيادة فعالية التعليم والتعلم من خلال تبني نماذج جديدة تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها على نطاق واسع.

الأساس المنطقي:

بناء على قياس تحصيل الطالب في الرياضيات والعلوم والقراءة أظهرت منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة في جميع التقييمات اتجاهاً تنازلياً في جودة التعليم. يظل استخدام نماذج التعليم والتعلم القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خياراً شائعاً لمساعدة المعلمين والطلاب للتغلب على مثل هذه العيوب. يعتبر الأردن وماليزيا مثالين على البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي اللتين أطلقتان مشاريع جديدة لتحسين جودة التعليم من خلال الاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع التعليم.

ورغم أن استخدام نماذج التعليم والتعلم القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يشجع مع الأيام ولديه بعض السمات الواحدة، فإن نجاحها ليس مضموناً. يعد تصميم محتوى منصات التعليم القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحد أهم الأبعاد لهذا النوع من المبادرات. وعلاوة على ذلك، ينبغي تجربة النماذج الجديدة القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق صغير، وعدم التوسع فيها إلا بعد تقييم تأثيرها على مخرجات التعليم. كما يمكن لأعضاء منظمة التعاون الإسلامي الذين قاموا بالاستثمارات في هذا المجال أن يقدموا بعض الإرشادات للأعضاء الآخرين استناداً لتجاربتهم. وتشمل الأمثلة توزيع أجهزة الكمبيوتر اللوحية منخفضة التكلفة وإنشاء نظم مراقبة وإعداد تقارير للمدرسة عبر الإنترنت.

التوصية 3: تعزيز فرص التعليم الأفضل في مرحلة الطفولة المبكرة من خلال الالتحاق بالتعليم قبل الابتدائي بأسعار معقولة.

الأساس المنطقي:

إن الفقر وسوء الدخل وسوء الصحة مشاكل تحد من فرص التعلم في الحياة المبكرة. فمستوى سوء التغذية مرتفع جداً في بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ويعتبر المرض الجسدي سبباً رئيسياً وراء تغيب الطالب عن المدرسة. والاستثمار في صحة الطفل وتعزيز الوصول إلى التعليم ما قبل الابتدائي الجيد يمكن أن يقطع شوطاً طويلاً لإزالة عدم المساواة في فرص التعلم في المراحل اللاحقة من التعليم المدرسي. إن أهمية التنمية المبكرة معترف بها بالفعل، وتحتل مكانها في أهداف التنمية المستدامة 4. 2 على سبيل المثال: "ضمان إتاحة الفرص لجميع الفتيات والفتيان من أجل الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام 2030".

يؤكد التحليل الخاص ببلدان محددة لنتائج التعليم في الأردن وماليزيا ونيجيريا على أهمية التعليم ما قبل الابتدائي لتحقيق نجاح لاحق في الصفوف الابتدائية والثانوية. ووفقاً لإحدى التقديرات، فإن تمكين الأطفال الذين يبلغون من العمر 3 سنوات من التعليم والتنمية في مرحلة الطفولة المبكرة (ECED) سيزيد من متوسط التحصيل التعليمي الثانوي والعالي بمقدار 0.7 سنة. ومع ذلك، تختلف تغطية التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة بين بلدان أعضاء منظمة التعاون الإسلامي، ومعدل المشاركة في التعليم ما قبل الابتدائي في كثير من هذه البلدان منخفضاً. في كثير من الحالات، والاعتماد على دعم القطاع الخاص يؤدي إلى تقييد وصول الأطفال من الأسر الفقيرة اقتصادياً، أو يخلق عدم مساواة في الوصول إلى التعليم قبل الابتدائي الجيد.

التوصية 4: ضمان التعميم الشامل لإغلاق الفجوة بين الأغنياء والفقراء في مخرجات التعليم.

الأساس المنطقي:

على الرغم من الحد من الفقر وزيادة معدلات التعليم في بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛ لا تزال الفجوة بين النتائج التعليمية للطلاب من العائلات الغنية والفقيرة مستمرة. وتلاحظ هذه الفجوة الاجتماعية - الاقتصادية في التعليم في جميع أنحاء منطقة منظمة التعاون الإسلامي. وتكبر الفجوة بالنسبة للطلاب الذين يدرسون في المدارس الحكومية الرئيسية في المناطق الريفية حيث تكون نوعية هذه المدارس سيئة بشكل عام.

تشير نتائج دراسات الحالة في سياق الدول الأربع في التقرير البحثي إلى أن مستوى دخل الأسرة يرتبط بشدة بأداء الطلاب. وضمان التعميم الشامل يحتاج إلى تخصيص المزيد من الموارد لأولئك الذين هم في أمس الحاجة إليها. وسيطلب هذا تحديد الأطفال الذين يعانون من عجز في الانخراط في التعليم، وآلية فعالة لضمهم إلى الفصول الدراسية والمجتمع. هناك عدد قليل من الأمثلة فقط مثل لجنة بنغلاديش للنهوض بالريف (BRAC) في جنوب آسيا، ومدارس المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن، ولوحظ أنها تحقق النجاح في توفير التعليم الجيد للطلاب الذين ينتمون إلى الأسر المحرومة اقتصادياً. يجب تحديد المزيد من الأمثلة في جميع أنحاء منطقة منظمة التعاون الإسلامي حتى يمكن نشر نماذج التعليم الفعالة لصالح الفقراء على نطاق واسع. قد تلعب المدارس الدينية⁴ دوراً هاماً في التعليم المؤيد للفقراء، ومع ذلك، قد تكون هناك حاجة إلى مجموعة من الإصلاحات واللوائح لتحسين آفاق المعاهد الدينية في جميع أنحاء منطقة منظمة التعاون الإسلامي.

التوصية 5: تحسين التعليم وتعزيز المساواة من خلال مشاركة الوالدين وإشراكهما في رصد تعليم أطفالهم، وتكثيف التفاعل بين الوالدين والمدرس لتحسين عملية تقديم التعليم.

الأساس المنطقي:

إن تقديم تعليم عالي الجودة هو مسؤولية مشتركة حيث يعمل أصحاب المصلحة المختلفون معا ويعتمد بعضهم على بعض. ويمثل غياب المساواة تحدياً على مستوى منظومة التعليم وسبباً رئيسياً لفقر عائدات الإنفاق العام في التعليم في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. يمثل التغيب عن المدرسة تحدياً كبيراً في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. ووفقاً لمسح واحد يشمل دول منظمة التعاون الإسلامي، فإن متوسط الهدر في وقت التعليم يقارب الـ 20 في المئة في العام الدراسي، بسبب العوامل التي تؤدي إلى ابتعاد المعلمين عن المدرسة.

تشير الأدلة إلى وجود ارتباط إيجابي بين أداء الطلاب في بيزا ومشاركة الوالدين. والسلطات المدرسية لا تبلغ إلا عدداً قليلاً من أولياء الطلاب الذين تتدنى مستويات إنجازهم. وهؤلاء في الغالب هم الأولياء الذين يمارسون الضغط على المعايير الأكاديمية. ويكون الضغط في الغالب "غائباً إلى حد كبير". لذلك يجب أن يتم مشاركة أولياء الأمور بما يدرسه أطفالهم وكيف يتقدمون. وهذا الأمر يمكن أولياء الطلاب من متابعة التقدم من خلال التشاور المنتظم مع المعلمين. وعلاوة على ذلك، فإن زيادة وتيرة التفاعل بين الآباء والمعلمين يمكن أن تمكن المدرسة من تزويد أولياء الأمور بمعلومات واضحة حول كيفية المساهمة الفعالة في تعليم أطفالهم. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمدارس تقديم معلومات مفيدة للآباء من خلال مجموعة متنوعة من وسائل الاتصال مثل الزيارات المنزلية، والنشرات الإخبارية، وكتيبات الوالدين.

أدوات لتحقيق نصائح السياسة:

مجموعة عمل الحد من الفقر التابعة للكمسيك: يمكن للفريق العامل أن يشرح مجالات السياسة العامة المذكورة أعلاه بطريقة أكثر تفصيلاً في الاجتماعات اللاحقة.

تمويل مشروع الكمسيك: في إطار تمويل مشروع الكمسيك، يقوم مكتب تنسيق الكمسيك بإصدار نداءات حول مقترحات المشاريع كل عام. إلى جانب تمويل مشروع الكمسيك، يمكن للدول الأعضاء المشاركة في مجموعات العمل، وتقديم مشاريع تعاون متعددة الأطراف يتم تمويلها من خلال المنح

⁴ فبينما تشير كلمة المدرسة في اللغة العربية إلى أي نوع من المؤسسات التعليمية (الدينية وغير الدينية): تقتصر في بعض البلدان على نموذج محدد للتعليم حيث يكون التركيز على التعليم الإسلامي أو القرآن.

المقدمة من مكتب تنسيق الكومسيك. لتحقيق توصيات السياسة المذكورة أعلاه، يمكن للدول الأعضاء الاستفادة من مرفق تمويل مشروع الكومسيك. وقد تشمل هذه المشاريع تنظيم الحلقات الدراسية، وبرامج التدريب، والزيارات الدراسية، وتبادل الخبراء، وحلقات العمل، وإعداد الدراسات التحليلية، وتقييم الاحتياجات، ومواد / وثائق التدريب، وما إلى ذلك.

المرفق
(12)

التوصيات بالسياسات الصادرة عن الاجتماع العاشر لفريق عمل الكومسيك المعني بالتعاون المالي

عقدت مجموعة العمل التعاوني المالي (FCWG) اجتماعها العاشر بنجاح في 29 مارس/ آذار 2018 في أنقرة، تركيا تحت عنوان "دور الصكوك في أسواق رأس المال الإسلامي". خلال الاجتماع، أجرت مجموعة العمل التعاوني المالي (FCWG) مداولات حول دور الصكوك في أسواق رأس المال الإسلامية. وبناءً عليه، توصل المشاركون إلى توصيات السياسات التالية.

توصيات السياسات 1: تطوير إطار قانوني وتنظيمي تمكيني لأسواق رأس المال الإسلامية وتعزيز التعاون القوي بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في السوق لتحسين النظام البيئي لإصدار الصكوك.

السند المنطقي: يلعب الإطار القانوني والتنظيمي المحدد إضافة إلى ظروف السوق والبنية التحتية القوية، دوراً رئيسياً في تطوير أسواق رأس المال الإسلامية (ICM) بالإضافة إلى الصكوك كـ مكون أساسي لها. واستناداً إلى نتائج التقرير البحثي، تعتمد كل سلطة قضائية استراتيجية الخاصة لتشجيع التمويل الإسلامي والتغلب على المخاطر الكامنة. ومن أجل التطوير السلس لـ ICM ولكي يكون هناك نظام بيئي داعم لإصدار الصكوك، فإن الجهود المتضافرة لأصحاب المصلحة الرئيسيين في السوق مهمة للغاية أيضاً.

توصيات السياسات 2: تحسين البنية التحتية للأسواق، وعند الحاجة، الإطار الضريبي الحالي لتعزيز إصدار الصكوك.

السند المنطقي: إن وجود بنية تحتية قوية للسوق إلى جانب بيئة ضريبية تمكينية، يعد أحد اللبنات الأساسية للحفاظ على نمو سوق رأس المال طويل الأمد. وإن التقدم الذي تشهده أسواق رأس المال الإسلامية لإنشاء مقترح مقنع لأدوات السوق، سيخلق بيئة ناجحة لإصدار الصكوك. وبالتالي، ومن أجل تعزيز إصدار الصكوك، هناك حاجة إلى تعزيز أسواق رأس المال الإسلامي المحلية من خلال الحفاظ على الحياد الضريبي أو عند الحاجة، إلى تحسين الإطار الضريبي الحالي والإصلاحات لتعزيز البنية التحتية للسوق (على سبيل المثال القدرة التنافسية من حيث التكلفة وعملية الإدراج والموافقة والتداول والشفافية).

توصيات السياسات 3: تطوير قاعدة للسيولة المستدامة لدعم الطلب على الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتسهيل تنويع اللاعبين في السوق على جانب الطلب في سوق الصكوك.

السند المنطقي: إن أحد مؤشرات الأداء لنظام مالي سليم هو دعم الوسطاء الماليين غير المصرفيين (NBFIs) بشكل رئيسي حيث تكون هناك حاجة إلى مثل هذه المؤسسات لاستكمال دور القطاع المصرفي، لإنشاء قاعدة للسيولة لتعزيز الطلب على منتجات سوق رأس المال. بالإضافة إلى ذلك، فإن تطوير مستثمرين أساسيين مع وجود شهية للأصول الإسلامية (مثل صناديق الحج، أموال الوقف) من شأنه أن يخلق طلباً إضافياً على الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ويحقق منافسة أفضل حول التكلفة (أي الوصول إلى قاعدة أوسع من المستثمرين). إن تحديد المرحلة لتشجيع تنمية الثروة المحلية له نفس القدر من الأهمية مع تطوير قاعدة قوية من المستثمرين في NBFIs. ومن ثم فإن المسؤولية تقع على عاتق الحكومة المعنية لتوفير الدعم اللازم (على سبيل المثال، أنظمة التقاعد الإلزامية، والحوافز على خطط الاستثمار في التقاعد، وما إلى ذلك) لتعزيز تكوين الثروة داخل نظامها المالي المحلي.

توصيات السياسات 4: تشجيع الإمداد المستدام لإصدار الصكوك من القطاع الخاص من أجل تعزيز تنويع المشاركين في الصناعة على جانب العرض وتوسيع منحنى العائد المعياري.

السند المنطقي: استناداً إلى التقرير البحثي، يعد أداء القطاع الخاص أحد أهم المؤشرات لتتبع نبض سوق الصكوك المحلية. إن مفتاح بناء عرض مستدام من صكوك القطاع الخاص عادةً ما يبدأ بمنحنى عائد مرجعي

سيادي، لتقوم الشركات المصدرة اتباعه. وإن الدافع التجاري سيكون دائماً السبب المقنع للمصدرين لاختيار الصكوك بدلاً من إصدار السندات التقليدية. وإن تحديد الكيانات الحكومية المملوكة أو الشركات المرتبطة بالحكومة لتصبح رواد صكوك في تعزيز الهياكل المبتكرة، يمكن أن تكون نقطة البداية لدعم التوسع في منحنيات العائد المرجعي.

توصيات السياسات 5: تطوير عملية حوكمة شرعية سلسلة لتسهيل توفير وقت أسرع لإصدار الصكوك، وتحسين وضوح هياكل الصكوك، وتعزيز الابتكار في المنتجات، وبناء الثقة في السوق، وزيادة الوعي بالسوق بين ممارسي الصناعة.

السند المنطقي: إن عملية الحوكمة الشرعية السلسلة المدمجة في النظام المالي هي مهمة لجعل منتجات سوق رأس المال الإسلامي أمر جذاب لجميع الأطراف الفاعلة في السوق. هناك طرق مختلفة بين البلدان فيما يتعلق بتنفيذ إطار عمل الشريعة: في حين تتبنى بعض الدول أسلوباً مركزياً حيث يتم إنشاء لجنة شرعية وطنية داخل الهيئات التنظيمية (مثل البنك المركزي، لجنة الأوراق المالية، إلخ)، وبعض الدول الأخرى تطبق نهجاً منسقاً مقبولاً من قبل المستشارين الشرعيين في الداخل. وعلى الرغم من إمكانية الإشارة إلى معايير الشريعة لدى هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (IAOIFI) ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، إلا أن القرار النهائي لا يزال يعتمد على المستشارين الشرعيين المحليين المقيمين في كل دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي. وفي نهاية المطاف، سيحتاج أصحاب المصلحة الرئيسيين إلى تحديد الطريقة التي تلئم متطلبات الصناعة بالإضافة إلى توفير وقت أسرع لإصدار الصكوك، وتحسين وضوح هياكل الصكوك، وتعزيز الابتكار في المنتجات، وبناء الثقة في السوق وزيادة الوعي بين العاملين في الصناعة.

أدوات لتحقيق توصيات السياسات:

مجموعة العمل التعاوني المالي للكموسيك: في اجتماعاته اللاحقة، قد تقوم مجموعة العمل بشرح مجالات السياسات المذكورة أعلاه بطريقة أكثر تفصيلاً.

تمويل مشروع الكموسيك: في إطار تمويل مشروع الكموسيك، يدعو مكتب تنسيق الكموسيك إلى مشروعات كل عام. ومع تمويل مشروع الكموسيك، يمكن للدول الأعضاء المشاركة في مجموعات العمل تقديم مشاريع تعاون متعددة المجالات ليتم تمويلها من خلال المنح المقدمة من مكتب تنسيق الكموسيك. وبالنسبة لمجالات السياسات المذكورة أعلاه، يمكن للدول الأعضاء الاستفادة من تمويل مشروع الكموسيك ويمكن لمكتب تنسيق الكموسيك تمويل المشاريع الناجحة في هذا الصدد. وقد تشمل هذه المشاريع تنظيم ندوات، وبرامج تدريب، وزيارات دراسية، وتبادل الخبراء، وورش عمل، وإعداد دراسات تحليلية، وتقييم الاحتياجات، كما يمكن أن تتضمن مواد / وثائق تدريب، إلخ.

المرفق
(13)



مشروع
جدول أعمال
الدورة الرابعة والثلاثين للكمسيك
(اسطنبول، 26-29 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018)

15. افتتاح الاجتماع واعتماد جدول الأعمال
16. تقرير بشأن إستراتيجية الكمسيك وتنفيذ هذه الاستراتيجية
17. منظمة التعاون الإسلامي-2025: برنامج العمل
18. التطورات الاقتصادية العالمية مع الإشارة بوجه خاص إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
19. التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
20. تحسين دور القطاع الخاص في التعاون الاقتصادي
21. النهوض بوسائل النقل والاتصالات
22. تنمية قطاع سياحة مستدام وتنافسي
23. زيادة إنتاجية القطاع الزراعي واستدامة الأمن الغذائي
24. التخفيف من حدة الفقر
25. توطيد أواصر التعاون المالي
26. تبادل وجهات النظر حول "تسهيل التجارة: تحسين نظم إدارة المخاطر الجمركية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"
27. تاريخ الدورة الخامسة والثلاثين للكمسيك
28. ما يستجد من أعمال
29. اعتماد التقرير

المرفق
(14)

الأصل : بالإنجليزية

الكلمة الختامية لسعادة السفير صالح موتلو شان
الممثل الدائم
لجمهورية التركية لدى منظمة التعاون الإسلامي
الاجتماع الرابع والثلاثون
للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك
(أنقرة، 10 مايو/أيار 2018)

الضيوف الكرام أعضاء لجنة المتابعة،
المندوبون الموقرون،

لقد نجحنا، بفضل مشاوراتنا المكثفة، في إتمام الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك. واستعرضنا القضايا المختلفة التي اضطلعت بها الكومسيك وأعدنا جدول أعمالها للدورة الرابعة والثلاثين. وأود أن أعرب عن خالص شكري إلى جميع الوفود لمشاركتهم الفاعلة في الاجتماع، وكذا لإسهاماتهم القيمة التي أثرت هذه المشاورات.

الضيوف الموقرون،

إن الكومسيك، بصفتها أعلى منبر للتعاون الاقتصادي والتجاري بمنظمة التعاون الإسلامي، تبذل منذ إنشائها جهوداً مكثفة لتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان الأعضاء. وإذ شهد التعاون فيما بين بلداننا زخماً جديداً وملموساً، يجري تنفيذ استراتيجية الكومسيك بنجاح من خلال آليتي التنفيذ التابعتين لها، وهما آلية فرق العمل وآلية تمويل مشروعات الكومسيك.

ففي غضون خمس سنوات، نجحت فرق العمل في عقد 65 اجتماعاً على مستوى الخبراء، تناولت موضوعات تقنية مختلفة تدرج تحت مجالات التعاون الستة. وفي أثناء هذه الاجتماعات، أعدت فرق العمل التوصيات الرئيسية الخاصة بالسياسات، في ضوء المناقشات القائمة على دلائل، وذلك بهدف مواءمة السياسات فيما بين بلداننا والوصول إلى حلول جماعية للتحديات التي تواجهها.

ولقد سررتُ بمتابعة الجهود القيمة التي تبذلها الدول الأعضاء، ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي، في سبيل تنفيذ التوصيات بالسياسات التي أعدتها فرق عمل الكومسيك وأقرتها الجلسات الوزارية للكومسيك. وإنني، إذ أعتزم هذه الفرصة، أود أن أؤكد مجدداً أننا، بصفتنا الدول الأعضاء، بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتنفيذ هذه التوصيات على المستوى الوطني قدر الإمكان. وفي هذا الصدد، توفر آلية الكومسيك لتمويل مشروعات لبلداننا الأعضاء أداةً عمليةً لتنفيذ مشروعات مشتركة، وتحسين قدراتنا المؤسسية والبشرية، وذلك بروح من التضامن والتعاون. كما يسرنا العلم بأنه قد تم تنفيذ 44 مشروعاً بنجاح خلال السنوات الخمس الماضية، ويجري تنفيذ 19 مشروعاً خلال العام الجاري. وحيث أن تنفيذ المشروعات يتطلب مشاركة بلدين عضوين على الأقل بالإضافة إلى البلد المالك للمشروع، فقد شارك في بعض المشروعات حوالي ثلاثين دولة من الدولة الأعضاء، فضلاً عن أن كافة الدول الأعضاء تستفيد من تلك المشروعات بشكل مباشر أو غير مباشر.

المندوبون الموقرون،

لقد ناقشنا خلال اجتماعنا هذا مختلف القضايا التي تهم بلداننا الأعضاء في قطاعات حيوية، مثل التجارة والنقل والزراعة والتخفيف من حدة الفقر والسياحة والتعاون المالي. وحيث أننا قضينا وقتاً كافياً في مناقشة هذه المسائل، يكفي في هذه المرحلة أن نذكر أهمية "تسهيل التجارة: تحسين نظم إدارة المخاطر الجمركية في الدول الأعضاء في منظمة الإسلامي"، كموضوع جلسة تبادل وجهات النظر خلال الدورة الرابعة والثلاثين للكومسيك.

وكما تعلمون جميعاً، فإن تسهيل التجارة يساهم في خفض تكاليف المعاملات، وبالتالي تعزيز القدرة التنافسية. وعلى سبيل المثال، من المتوقع أن يؤدي التنفيذ الفعال لاتفاق تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية إلى خفض التكاليف الإجمالية للتجارة بأكثر من 14% للدول المنخفضة الدخل وأكثر من 13% لدول الشريحة العليا من الدخل المتوسط، من خلال تبسيط تدفق التجارة عبر الحدود. وفي هذا الصدد، أعتقد أن نتائج جلسة تبادل وجهات النظر ستوفر لنا رؤى ومؤشرات قوية بشأن تسهيل التجارة فيما بين الدول الأعضاء.

الضيوف الموقرون،

أود أن أذكركم بأن الاجتماع السنوي السادس لنقاط الاتصال التابعة للكمسيك سيُعقد في أنقرة خلال الفترة من 3-5 يوليو/تموز 2018، حيث يوفر هذا الاجتماع فرصة ثمينة لنقاط الاتصال في بلداننا لمناقشة الجهود التي يجري بذلها في إطار الكمسيك، وتنفيذ نتائج اجتماعات فرق عمل الكمسيك وإدارة دورة مشروعاتها. وعلاوة على ذلك، ستسرح لنقاط الاتصال الفرصة لتصميم أعمالنا وخططنا في المستقبل. لذلك، فإنني أهيب بالبلدان الأعضاء كافة أن تشارك مشاركة فاعلة في هذا الاجتماع المهم.

الضيوف الكرام،

أود قبل أن أختم كلمتي، أن أتوجه بالشكر إلى كافة أعضاء لجنة المتابعة والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومركز أنقرة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية والاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر على مشاركتها وإسهاماتها القيمة في هذا الاجتماع. كما أوجه شكري لزملائنا في مكتب تنسيق الكمسيك، وموظفي هذه المنظمة، والمترجمين الفوريين، والمراجعين، والمترجمين التحريريين لما قدموه من جهود مضيئة ساعدتنا حقاً في إنجاح هذا الاجتماع.

وأتمنى لكم جميعاً عودة سالمة إلى أوطانكم.

وشكراً لكم.

المرفق
(15)

قائمة بالوثائق الأساسية التي تمت دراستها
و/أو عرضها في الاجتماع الرابع والثلاثين
للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك
(أنقرة، 9-10 مايو / أيار 2018)

OIC/COMCEC-FC/34-18/D(1)-CCO	1. تقرير سير العمل حول تنفيذ استراتيجية الكومسيك - تقرير سير العمل
OIC/COMCEC-FC/34-18/D(2)-OIC	2. تقرير الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي حول تنفيذ برنامج العمل لمنظمة التعاون الإسلامي حتى العام 2025: برنامج العمل.
OIC/COMCEC-FC/34-18/D(3)-CCO	3. موجز عن التجارة / نظام الأفضليات التجارية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
OIC/COMCEC-FC/34-18/D(4)-CCO	4. وقائع الاجتماع الحادي عشر لفريق عمل الكومسيك المعني بالتجارة
OIC/COMCEC-FC/34-18/D(5)-CCO	5. مسودة التوصيات بالسياسات الخاصة بالاجتماع الحادي عشر لفريق العمل المعني بالتجارة التي ستقدم إلى جلسة تبادل وجهات النظر في الدورة الرابعة والثلاثين للكومسيك
OIC/COMCEC-FC/34-18/D(6)-CCO	6. قائمة بالبلدان التي وقعت وصادقت على نظام الأفضليات التجارية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
OIC/COMCEC-FC/34-18/D(7)-ICDT	7. تقارير المركز الإسلامي لتنمية التجارة حول المعارض المتخصصة والمعارض العامة لمنظمة التعاون الإسلامي
OIC/COMCEC-FC/34-18/D(8)-ICDT	8. الملخص التنفيذي - التقرير السنوي حول التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2016-2017
OIC/COMCEC-FC/34-18/D(9)-IDB	9. تقرير حول برنامج البنك الإسلامي للتنمية بشأن المساعدة الفنية وبناء القدرات المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية.
OIC/COMCEC-FC/34-18/D(10)-ICDT	10. تقرير حول القضايا المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية.
OIC/COMCEC-FC/34-18/D(11)-ITFC	11. تقرير سير العمل للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بشأن تعزيز التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
OIC/COMCEC-FC/34-18/D(12)-ICIEC	12. مذكرة مفاهيمية حول مركز ذكاء الأعمال
OIC/COMCEC-FC/34-18/D(13)-SMIIC	13. تقرير معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية
OIC/COMCEC-FC/34-18/D(14)-ICCIA	14. تقرير عن أنشطة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة
OIC/COMCEC-FC/34-18/D(15)-ICIEC	15. موجز عن أداء المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات
OIC/COMCEC-FC/34-18/D(16)-CCO	16. موجز عن النقل والاتصالات

17.	وقائع الاجتماع الحادي عشر لفريق عمل الكومسيك المعني بالنقل والاتصالات	OIC/COMCEC-FC/34-18/D(17)-CCO
18.	التوصيات بالسياسات الصادرة عن الاجتماع الحادي عشر لفريق عمل الكومسيك المعني بالنقل والاتصالات	OIC/COMCEC-FC/34-18/D(18)-CCO
19.	موجز عن السياحة	OIC/COMCEC-FC/34-18/D(19)-CCO
20.	وقائع الاجتماع الحادي عشر لفريق عمل الكومسيك المعني بالسياحة	OIC/COMCEC-FC/34-18/D(20)-CCO
21.	توصيات بالسياسات الصادرة عن الاجتماع الحادي عشر لفريق العمل المعني بالسياحة	OIC/COMCEC-FC/34-18/D(21)-CCO
22.	قرار حول تنمية السياحة فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذي اعتمدته الدورة العاشرة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة	OIC/COMCEC-FC/34-18/D(22)-OIC
23.	تقرير الاجتماع السادس لمنندى السياحة بالقطاع الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي/ الكومسيك	OIC/COMCEC-FC/34-18/D(23)-From Ministry of Culture and Tourism of the Republic of Turkey
24.	موجز عن التعاون في المجال الزراعي	OIC/COMCEC-FC/34-18/D(24)-CCO
25.	وقائع الاجتماع الحادي عشر لفريق عمل الكومسيك المعني بالزراعة	OIC/COMCEC-FC/34-18/D(25)-CCO
26.	التوصيات بالسياسات الصادرة عن الاجتماع الحادي عشر لفريق العمل المعني بالزراعة	OIC/COMCEC-FC/34-18/D(26)-CCO
27.	موجز عن التخفيف من حدة الفقر	OIC/COMCEC-FC/34-18/D(27)-CCO
28.	وقائع الاجتماع الحادي عشر لفريق عمل الكومسيك المعني بالتخفيف من حدة الفقر	OIC/COMCEC-FC/34-18/D(28)-CCO
29.	التوصيات بالسياسات الصادرة عن الاجتماع الحادي عشر لفريق العمل المعني بالتخفيف من حدة الفقر	OIC/COMCEC-FC/34-18/D(29)-CCO
30.	تقرير حول أنشطة صندوق التضامن الإسلامي للتنمية	OIC/COMCEC-FC/34-18/D(30)-IDB-ISFD
31.	تقرير حول البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا	OIC/COMCEC-FC/34-18/D(31)-IDB-SPDA
32.	مسح حول التوجهات بشأن أولويات أهداف التنمية المستدامة	OIC/COMCEC-FC/34-18/D(32)-SESRI
33.	موجز حول التعاون المالي	OIC/COMCEC-FC/34-18/D(33)-CCO
34.	وقائع الاجتماع العاشر لفريق عمل الكومسيك المعني بالتعاون المالي	OIC/COMCEC-FC/34-18/D(34)-CCO
35.	التوصيات بالسياسات الصادرة عن الاجتماع العاشر لفريق العمل المعني بالتعاون المالي	OIC/COMCEC-FC/34-18/D(35)-CCO
36.	تقرير أنشطة مركز أنقرة حول تنفيذ استراتيجية الكومسيك .	OIC/COMCEC-FC/34-18/D(36)-SESRI

* تتوفر التقارير على الموقع الإلكتروني للكومسيك. (www.comcec.org)



COMCEC

www.comcec.org

ISBN:.....